الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

الثلاثاء 08 كانون أول 2015 م
العدد القادم الثلاثاء 22 كانون أول 2015 م
Tuesday 08th Dec 2015
Next Issue Tuesday 22th Dec 2015
العدد 53 | السنة الثالثة

الحكومة الفلسطينية تفشل في السيطرة على نفقاتها وإدارتها المالية وتفشل في المواءمة بين قدرة إيراداتها على سداد مديونيتها

قرار توزيع أراضٍ حكومية على الموظفين في غزة يُثير الجدل في الشارع الفلسطيني! 06

أسعار الأراضي تتأرجح بلا رقيب أو مساءلة 08

الاقتصاد الفلسطيني يواجه الرفض .. والسبب عدم الاعتراف بالدولة 09

بدخولها الشهر الثالث .. انتفاضة القدس آخذة بالانحسار في ظل انعدام القيادة ونقص التمويل
الاحتلال لن يوقف الانتفاضة عبر العمل العسكري
بات من الواضح أن انتفاضة القدس بدخولها الشهر الثالث آخذة بالانحسار التدريجي، ولن تدوم على الحال الذي بدأت عليه مطلع شهر أكتوبر، دون أن نغفل احتمالية استمرار 10

د. سوزان باور لـ "الحدث":
مخطط "إسرائيلي" – أمريكي متكامل لاستنزاف الغاز والنفط من المتوسط
كشف تقرير لباحثة ايرلنيدية تعمل في مؤسسة الحق في إيرلندا، ان سياسات وممارسات دولة الاحتلال في «البحر المتوسط» وما يرافقه من حصار مفروض على قطاع غزة 12

رأي الحدث

"لست عليهم بمسيطر"

رولا سرحان

في فلسطين، أغلق مكتب العربي الجديد، وتعرضت "الحدث" لمضايقات وما زالت، فيما تعرض الإعلام الفلسطيني بسبب الاحتلال لـ 450 انتهاكاً منذ بداية العام بحسب مؤسسة "مدى"، كان آخرها إغلاق 3 إذاعات محلية. على المستوى العربي، ضاق الفضاء الواسع بقناتي "المنار" و"الميادين" حين حجبتهما المملكة العربية السعودية عن قمر "عربسات" رغم أن ملكية القمر تعود لجامعة الدول العربية، ما يعكس تماماً الحالة المتردية لتلك الجامعة. ومفهوم لدينا، أن من يملك سلطة ونفوذاً، هو الأقدر على تقييد الحريات، وتكميم الأفواه، وإساءة استغلال سلطانه وأعوانه، وأجهزة الحكم لخدمة أجنداته.

ومن المؤسف أن كل أنظمة الحكم في عالمنا العربي بلا استثناء، لم تفهم بعد، أنها السبب الرئيسي وراء تصدير كل هذا التطرف، وهذا "الإرهاب"، وهذا التشدد الديني. ذلك لأنها لم تُفلح في تلبية احتياجات مواطنيها وشعوبها ولم تفلح في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية عمادها احترام حق المواطن الأصيل في حرية الرأي والتعبير، وإنما حاولت التغطية على فشلها هذا باللجوء إلى مزيد من القمع وكبت الحريات وتقييدها، فما كان أمام هذا المواطن البسيط الضعيف مسلوب الحقوق إلا أن يسقط بين ذراعي التدين السلفي المتعصب، فانفجرت الأوطان.

والحال في فلسطين، ليست أكثر إشراقاً من حال دول عربية شقيقة، بل هي أكثر بؤساً لأنها تعاني أيضاً من إرهاب وقمع الاحتلال.

غير أن النتيجة المؤكدة، هو أنه ليس بالإمكان تكميم الأفواه، فوسائل الإعلام اتسعت، وتنوعت، واختلفت، وخرجت من عباءة التقليدية، التي بقيت الأنظمة فيها، فلم يعد بالمستطاع السيطرة عليها، ولا ضبطها أو إيقافها.

الحال تماماً كما جاء في كتاب الذكر الحكيم «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر».

ملف العدد

سر مغلق لغياب المساءلة والشفافية وتغييب الجهات الرقابية في إدارة المديونية

المديونية واحدة من أخطر مظاهر انهيار قدرة السلطة على السلطة

الحكومة الفلسطينية تفشل في السيطرة على نفقاتها وإدارتها المالية وتفشل في المواءمة بين قدرة إيراداتها على سداد مديونيتها

192 صفحة من الرسوم الجديدة على طاولة الحكومة ستقر قريباً، منها 1350 رسماً جديداً في وزارة واحدة

10 سنوات قادمة أكثر من عجاف تشكل مرحلة مفصلية جديدة

أجمع خبراء اقتصاديون على فشل الحكومة الفلسطينية في السيطرة على نفقاتها وإدارتها المالية مثلما فشلت في المواءمة بين قدرة إيراداتها على سداد مديونيتها الداخلية والخارجية، والتي كانت وما زالت نقطة جوهرية في فشل إدارة الدين، حيث تنفق أضعاف إيراداتها، ويؤكدون أنهم ليسوا بحاجة لدولة تعجز عن توفير الحد الأدنى من الرفاه لأبنائها.

خاص «الحدث»

يرى الاقتصاديون الفلسطينيون، والذين شغل معظمهم مناصب وزارية في الحكومات الفلسطينية، أن ما يحدث اليوم في مؤسسات السلطة الفلسطينية هو عبارة عن واحدة من تجليات انهيار الجهاز الإداري والتنظيمي والسياساتي الذي سيقود في مرحلة ما قيام الدولة.

ويتفق هؤلاء الوزراء الاقتصاديون على أن المشكلة الأساسية التي كانوا يعانون منها، أنهم بينما كانوا يعملون على بناء اقتصاد كان هناك آخرون يعملون على بناء محافظ مالية لتحقيق مكاسب آنية ولفئة محدودة، وهو ما يفسر انتهاء الوضع على ما هو عليه حالياً من عجز في الموازنة ومديونية داخلية وخارجية.

وكان خبراء الاقتصاد يتحدثون في ندوة اقتصادية حول الموازنة والمديونية نظمها مؤخراً منتدى الرسالة للفكر والحوار، برئاسة وزير الزراعة الأسبق حكمت زيد الذي أدار الحوار، ومشاركة د. سمير عبد الله مدير عام البحوث في معهد (ماس) وزير العمل الأسبق، و د. حسن أبو لبدة وزير الاقتصاد الوطني الأسبق، ود. سمير حليلة الرئيس التنفيذي لمجموعة باديكو القابضة، ود. أمين حداد عضو الفريق الاقتصادي المفاوض. بحضور عدد كبير من القيادات والكوادر الفتحاوية.

ويؤكد بعضهم غياب الشفافية في إدارة المديونية التي وصفوها بسر مغلق لغياب المساءلة وتغييب الجهات الرقابية عليها، وفيما يتعلق بالاستدانة الحكومية والفردية، يعتقدون أنه كان يجب أن يكون لسلطة النقد دور ربما أكثر ملاءمة للواقع الفلسطيني من الدور الذي مارسته.

ويكشف بعضهم عن أن عدد الرسوم المطروحة على طاولة الحكومة حالياً هو 192 صفحة من الرسوم الجديدة التي ستقر قريباً، منها 1350 رسماً جديداً في وزارة واحدة، حتى العامل العاطل عن العمل سيدفع الرسوم إن تقدم للحصول على تصريح عمل.

موازنة غير متوازنة

وقال د.سمير عبد الله مدير عام البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس»، إن الموازنة لم تكن متوازنة من البداية حيث بدأ الدين العام منذ نشوء السلطة عام 94 ، وكانت الموازنة التطويرية تمول من الخارج، ولم تكن إيرادات الضرائب كافية لسد النفقات التطويرية.

وأكد عبدالله، الذي شغل سابقاً وزير العمل والتخطيط، أن الموازنة العامة تعاني من عجز سنوي قيمته 1.6 مليار دولار منها الموازنة 330 مليون دولار في الموازنة التطويرية والجارية 1.3 مليار، وقال: (وهذا غير قابل لإيجاد حل داخلي وهو مستحيل) لأن إمكانيات النمو الاقتصادي وتوليد إيرادات وفرص عمل هامشية ولها سقف محدد، (فنحن لسنا أحرار في استغلال مواردنا المتاحة من إسرائيل التي تمارس ضدنا انتهاكات يومية تجعل تكلفة الاحتلال علينا مرتفعة).

فلسطين الأعلى في حجم ما تصرفه على الرواتب

وبرأي سمير حليلة الرئيس التنفيذي لمجموعة باديكو القابضة، فإن إجمالي العجز في الميزانية الحكومية ليس كبيراً، وتشكل 40% من الدخل القومي، لكنه قال: (المشكلة تتعلق في كيفية بناء موزانة حكومية فيها ميزانية تطويرية، وبمقارنة أجراها البنك الدولي بين كل دول الشرق الأوسط، فإن السلطة الفلسطينية الأعلى في حجم ما تصرفه على الرواتب مقارنة بالدخل القومي، وهذا بحاجة لإعادة نظر بعيد المدى).

وقال حليلة: (علينا مسؤولية كبيرة بأن نتطلع إلى اقتصادنا بشكل جدي، ونرسم موازنتنا بشكل صحيح، لا أقبل في آخر 3 سنوات أن تتراوح الميزانية التطويرية ما بين (50 – 160) مليون دولار، ولكن المصروف فعلياً في نهاية كل سنة بالحد الأقصى 15 مليوناً، وهذا من غير المقبول، ولا يجوز لدولة تدعي أنها عضو في الأمم المتحدة وذات سيادة أن تترك الميزانية التطويرية لغيرها وتقول ليس لي سوى الرواتب).

ودعا حليلة، إلى تحمل المسؤولية علينا مع بعض والنظر بجدية للوضع والإمكانات وإعادة بناء القدرات بشكل يواجه الهجمة القادمة

والضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي نتعرض له، (فنحن مقدمون على مرحلة مفصلية جديدة، أمامنا 10 سنوات ليست فقط عجاف، وإنما أكثر من ذلك).

أزمة مالية مستمرة وغير قابلة للحل

وبين د. عبد الله، بلغت قيمة المديونية عام 2000 حوالي 520 مليون دولار، بدأت بعدها بالتراكم، فارتفعت قليلاً في العام التالي لتتصاعد بعد 2007 خاصة الدين الخارجي الذي ارتفع حتى 2014 في حدود مليار و100 مليون دولار. بينما طرأ على الدين الداخلي تغيرات جوهرية فارتفع منذ عام 2000 من 342 مليون دولار إلى 462 مليوناً عام 2006، لكنه سرعان ما بدأ بالارتفاع بشكل كبير من أقل من مليار دولار عام 2010 إلى مليار و128 مليوناً عام 2014.

واستدرك عبدالله مبيناً أن 90% من مصادر الدين الداخلي هو تسهيلات مصرفية، إضافة إلى التزامات القطاع الخاص والتي ما زالت متأرجحة.

ويستنتج د.عبد الله: (نحن في حالة أزمة مالية مستمرة وغير قابلة للحل، وإمكانيات الحل الداخلي غير واردة، وإن إريد لها إن تحل داخلياً فهو بزيادة النمو الاقتصادي وبزيادة إيرادات السلطة حتى تقدر الحكومة الوصول إلى حالة متوازنة).

الدين الثابت.. وتهديد مستقبل المتقاعدين

وبخصوص الدين العام، فإن حليلة، يؤكد استدانة الحكومة من البنوك بشكل دائم مبلغ يتراوح بين (1.1 - 1.4) مليار دولار وحوالي 1.2 مليار تحصل عليه من جهات دولية، وبالتالي فهناك دين ثابت مقداره 2.5 مليار دولار، يتم تسديده عن طريق السداد والحصول على غيره لذلك يبقى ثابتاً.

ويرى حليلة، أن المشكلة ليست في هذا المبلغ، وإنما في الحصول على أموال المتقاعدين في صندوق الضمان وتقدر بـ 2.7 مليار دولار ولا يتم سداده ويبقى دواراً وقلما تيسر يدفعون مبلغاً قليلاً منه (وهذا يهدد مستقبل المتقاعدين).

وأضاف أن الحكومة لا تدفع رديات القطاع الخاص الضريبية والتي تقدر بحوالي 600 مليون دولار- مؤكداً عدم وجود نظام داخل وزارة المالية يوضح دفع المستحقات أو تحديد سقف زمني لاستردادها، وقال: (إن نفذت الوزارة هذه الأمور تجعلها تتجاوز أي عجز في الموازنة في نهاية كل سنة).

الدين العام بالحد الأدنى 5.6 مليار دولار

وعلى خلاف مع الآخرين يؤكد د. أمين حداد عضو مجلس إدارة اتحاد رجال الأعمال، عضو اللجنة الاقتصادية للمفاوضات، أن الدين الخارجي بمتوسطه مليار دولار- ولكنه يقول: (المأساة الحقيقية هي أنه يوجد بالمتوسط 1.3 مليار دولار تأخذها السلطة من القطاع المصرفي، وهي أموال المودعين، وحارب محافظ سلطة النقد السابق د. جهاد الوزير ليضع سقفاً ويمنع السلطة من الوصول إلى 2 مليار دولار لتصرف من أموال وودائع الشعب، إضافة إلى 2 مليار دولار كحد أدنى دين للمتقاعدين ولصندوق التقاعد الحكومي، زد على ذلك ديناً خارجياً متوسطه 1.1 مليار دولار، وحوالي بالمتوسط 700 مليون دولار مستحقات للقطاع الخاص تستخدمها السلطة في الإنفاق على مصاريفها الجارية. بالمتوسط 500 مليون دولار ضريبة الدخل.

الموازنة بين ضرورات الاستدانة والقدرة على السداد

بينما أكد د. حسن أبو لبدة رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة، وزير الاقتصاد الوطني الأسبق أنه منذ قيام السلطة، فإن الوظيفة السياسية للموازنة هي التي كانت تحكم كل شيء، ولم يكن هناك تفكير بالموازنة بين ضرورات الاستدانة والقدرة على سدادها، ولكل استدانة سياق سياسي من المديونية أكثر من سياقه الاقتصادي، ويقول: (ولهذا السبب كان التركيز أكثر على أن الاستدانة توظف لغرض سياسي، ولإدانة الإدارة السياسية والسيطرة السياسية، واعتقد شخصياً أن سلطة النقد فيما يتعلق بالاستدانة الحكومية والفردية كان يجب أن يكون لها دور ربما أكثر ملاءمة لواقعنا الفلسطيني من الدور الذي مارسته، إذ أنها أعطت مجالاً كبيراً ومساحة شاسعة لصندوق النقد الدولي ليخطط موضوع الديناميكية المالية ووظيفة المصارف والاستدانة كلها).

وتطرق د. أبو لبدة، إلى ما تحدث فيه الآخرون عن الفشل في المواءمة بين قدرة الإيرادات على السداد وقدرة السيطرة على المصروفات وإدارة المالية، فكانت وما زالت هي نقطة جوهرية في الفشل في إدارة الدين، وأن الصرف يتم بمعزل عن قدرة الإيرادات.

ويعتقد أبو لبدة أن واحدة من المشاكل الإضافية، أنه لا توجد هناك شفافية في إدارة المديونية، ويقول: (إن المديونية هي سر مغلق لأنه لا توجد هناك مساءلة ولا جهات رقابية، وبالتالي غياب هذه الشفافية يعطي القابلية أكثر للدولة أنه مقابل تحقيق أهداف آنية على السلطة أن تستدين أكثر، وهذا ما لم يدرس جدياً حتى الآن ولم يتم التطرق لأثر المديونية المرهقة جداً على المجتمع، وبالتالي ستؤدي وقد تكون أدت في نهاية المطاف إلى أنه لا يوجد هناك أناس قادرون على التضحية، وما يتم التضحية من أجله اليوم هو الراتب وليس القضية الوطنية، لأسباب قد تكون سياسية، ولكن المديونية الفردية ساهمت كثيراً في أن يكون الهم العام يختصر بالهم الخاص وحينما يتحول الهم العام إلى هم خاص ينتهي الانتماء للقضية).

ابتزاز سياسي مقابل الدعم المالي

واكد د. عبد الله، اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على أموال المانحين حقق نمواً وصل إلى مستوى مرتفع نسبياً في نهاية التسعينيات على حساب تطوير الأنتاجية وكفاءة الاقتصاد، وتوقفت قدرته على توليده فرص العمل وعن زيادة الإيرادات بينما تضخم الإنفاق بالاعتماد على أموال المانحين الذين يسدون جزءاً منه، ولكنهم لم يعودوا مستعدين لتسديده بالكامل، و: (جزء كبير من المانحين يبتزوننا ويحاولون أن يستخدموا هذا الوضع لابتزازنا سياسياً وتخفيض سقفنا).

التزامات اقتصادية شكلت معول هدم للمشروع السياسي

لكن د. ابو لبدة طالب بتدخلات جدية لتوقيف نمو هذه المديونية على الأقل في هذه المرحلة، وقال: (عندنا سلطة أخذت بالاعتبار احتياجات سياسية كان ثمنها التزامات اقتصادية شكلت معول هدم للمشروع السياسي، لأنه إن لم تتمكن من القيام بأعباء ووظائف مخطط لها كجهاز يدير المشروع الوطني فإن انهيار هذا الجهاز هو انهيار للمشروع الوطني، وما يحدث اليوم برأيي هو عبارة عن واحدة من تجليات انهيار الجهاز الإداري والتنظيمي والسياساتي الذي سيقود في مرحلة ما قيام الدولة، إذ أن السلطة لم تقم بالوظيفة والأماني المطلوبة كما عهد بها إليها بتجهيز المجتمع ومقدراته واقتصاده وسياساته حتى يكون في نهاية المطاف لدينا دولة تحقق الحد الأدنى من الرفاه لأبنائها، فماذا نريد من دولة في نهاية المطاف غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الرفاه لأبنائها، فنحن في غنى عن دولة لا تستطيع أن تقوم بذلك).

علامات استفهام على استقلالية القرار

في حين يختلف حليلة، قليلاً مع د. عبد الله، في توصياته، فالمرض الذي يعانيه الاقتصاد الفلسطيني وعجز الموازنة ليس سببه الاحتلال وحده، (وليس مقبولاً القول إننا غير قادرين على إحداث شيء من التغيير).

وحمل حليلة، السلطة الفلسطينية جزءاً من مسؤولية الوضع المعاش، وكان يمكنها استشراف تغير الوضع خلال الـ21 سنة الماضية، فالاستحقاق السياسي ملخصه (أننا امام اقتصاد معتمد على الدول المانحة الآن بـ 1.6 مليار دولار وسيبقى معتمداً وقابلاً للارتفاع جراء الإنفاق المستمر، وبالتالي قرارنا المستقل عليه علامات استفهام باتخاذ قرارات في مواجهة دول مانحة وقوى سياسية تضغط علينا).

ويحذر حليله، إن لم يتم تدارك حجم الإنفاق دون مراعاة للمديونية المتصاعدة والتي يجب توقيفها، بخاصة أنه لم يصل السلطة السنة الحالية سوى 600 مليون دولار ما يعني أن الضغط في تزايد، وقال: (لا توجد مسؤولية لأي سلطة تنفق أضعاف ما بحوزتها وإمكاناتها، وهي في صدام مع طرف سياسي معادٍ لها).

سياسة مالية ضرائبية لدفع رواتب تتآكلها الأسعار

ويختلف كذلك د. حداد مع د. عبد الله قليلاً في الأرقام ويتفق أكثر مع حليلة، (فالدكتور عبد الله يتطلع إلى أرقام رسمية ونحن نتطلع إلى مجمل العبء على السلطة، نحن قادرون لكن هناك من لا يريد)، ولكن د. أبو لبدة كان أكثر وضوحاً حينما قال: (إن المشكلة الأساسية التي كنا نعمل فيها أننا كنا نعمل على أساس بناء اقتصاد بينما كان هناك مدرسة ثانية معروفة كانت تعمل على بناء محافظ، وهذا ما جعل تجربة «بكدار» وغيرها تفشل، والسبب وجود مدرستين، الأولى: حاولت تشتغل اقتصاد، والثانية: كانت تشتغل على مكاسب آنية محدودة ولفئة محدودة، ولهذا السبب انتهى المطاف بنا هكذا).

لكن د. حداد، أشار إلى أن السياسة الاقتصادية الفلسطينية حالياً ومنذ سنوات قائمة على مبدأ مالية عامة تقوم على جمع الأموال وسياسة مالية ضرائبية لدفع الرواتب.

وقال: (لا أحد يضع رواتب على إمكانيات غير متوفرة لديه، فمعدل الأسعار يؤثر على معدل الدخل الذي يشكل واحداً من ثلاثة عوامل تتأثر ببعضها البعض هي (معدل الدخل ومعدل الأسعار والمالية العامة)، ولكن في حالتنا فإن سعر البترول عندنا هو ثاني أعلى سعر في كل المنطقة العربية بعد جيبوتي، في حين أن مستوى الأسعار في الضفة وغزة هو نفس مستوى الأسعار في الاقتصاد الإسرائيلي المبني على المالية الاسرئيلية التي حددت الحد الأدنى للدخل بـ 5200 شيكل حتى يستطيع أن يعيش الإسرائيلي بهذه الأسعار، بينما حددت السلطة الحد الأدنى للدخل بـ 1450 شيكلاً لاحتياجات 5200 شيكل.

اقتصادان مختلفان تماماً وفروقات كبيرة ومخيفة في غزة والضفة

ويؤكد حليله، وجود اقتصادين مختلفين تماماً الآن في غزة والضفة، ويحذر من الفروقات التي التي وصفها بالكبيرة والمخيفة والصعبة: (لا يجب التساهل ولا التهاون في هذا الوضع، وندعي أننا غير قادرين على عمل شيء، فالدخل القومي المتاح للفرد الواحد في غزة 970 دولار للفرد مقابل 2300 في الضفة، بفارق 40%، ونسبة الفقر 25% من الأسر في الضفة وغزة، 13% منهم في الضفة مقابل 48% في غزة، والبطالة 27% (16% في الضفة مقابل 74% في غزة).

ويقول حليلة: (ندرك أن هناك الكثير مما يمكن عمله حتى في ظل الحصار، ولكن بحاجة إلى قرار سياسي، ويجب أن يكون هناك مسؤولية سياسية عن الشعب في الضفة وغزة، فالفروقات بين الضفة وغزة وصلت إلى درجة غير مقبولة، والفقر والبطالة لم تنخفض مستوياتها منذ عام 2000 عن 21% وأصبح هو المؤشر الاعتيادي مع أنه في سنة 98 كانت النسبة 11%، ولطالما عشنا بنسب بطالة (9% - 11%)، فهذا يعني أنه يمكننا أن نصل لها ما دام وصلنا في فترة من الفترات إلى نسب نمو(9% 11%-) فلا يجوز أن نبقي مستوى النمو الاقتصادي (2.9% أو 1-% أو أن نعتبر الوضع طبيعياً بالنسب الحالية).

ويتساءل حليلة، إن كان هناك سلطة مهتمة بالوضع الاقتصادي وليس الضريبي؟ أو جهة تضع سياسات في محاولة منها لإنعاش قدر الإمكان حتى نبقي على تحقيق الدخل وجباية الضرائب والعائدات؟

وأشار، إلى أن الغالبية تنظر لموازنة الحكومية بأهمية لأن 23% من قوة العمل تعمل في القطاع الحكومي ولكن هذا الرقم هو 16% في الضفة و42% في غزة غير حماس وقواتها وأجهزتها والذي قد يصل معهم إلى 53% يعملون في مؤسسات حكومية.

سياسات بقاء ورسوم جديدة وإدارة أزمة ونتائج

ويقر د. حداد حينما قال: (غلطنا كثيراً ولكن لسنا سيئين كثيراً)، افترضنا وبنينا جيداً على اتفاق «بروتوكول باريس» وقعناه جيداً بضمانة دولية، إن الأمور ستسير باتجاه إقامة وحدة سياسية اقتصادية فلسطينية في الضفة وغزة مع ترتيب لوضع القدس واللاجئين والمياه وما إلى ذلك).

وفيما يتعلق بتحديد المسؤولية تجاه الضفة وقطاع غزة، يؤكد حداد: (لم يكن لدينا سياسة اقتصادية منذ اليوم الأول لتاريخه ولم يكن لدينا رؤية لإدارتنا لفلسطين، جميع سياساتنا ليس لها علاقة بموضوع تحرير فلسطين «الضفة الغربية وقطاع غزة» كل سياساتنا هي سياسات بقاء منذ اليوم الأول وحتى اليوم، وهي سياسات إدارة أزمة ونتائج ولم نخلق من أي سياسة نوقشت وأقرت أي واقع، ولم نحاول التأثير على أي واقع، كنا دائماً متلقين).

المديونية هي واحدة من أخطر مظاهر انهيار قدرة السلطة على السلطة

لكن د. أبو لبدة قال: (في ظل غياب السياسات ووجود سياسات معطلة للبيئة الاستثمارية، يجب أن يكون هناك باستمرار تعويض لأن النظام السياسي حساس كثيراً تجاه الرضا المجتمعي، ولهذا السبب هناك 160 ألف موظف وفاتورة الرواتب الشهرية 220 مليون دولار، ودخلنا أقل من ذلك بكثير و67% من الفاتورة الشهرية نجبيها ضرائب وإيرادات ذات علاقة).

وينذر د. أبو لبدة بقوله: (إن القادم أسوأ لأن الدولة لا تأخذ بالاعتبار في سياسة الإيرادات قدرة أبنائها وأفرادها على الرسوم، ويكشف أن ما يطرح على الطاولة ليس رسوم المحاكم فقط، وإنما على الطاولة 192 صفحة من الرسوم الجديدة التي ستقر قريباً منها 1350 رسماً جديداً في وزارة واحدة، والآن العامل العاطل عن العمل إن تقدم للحصول على تصريح عليه أن يدفع 20 شيكلاً، لذلك نقول إذا لم تتغير السياسات، وإن لم تحدث وقفة للإصلاح الإداري والهيكلي، فالمديونية ستزداد حتماً لأن القدرة على الجباية محدودة، الآن مجمل الإيرادات حوالي 120 مليون دولار في السنة من هذه الرسوم، والحكومة تتطلع لرفعها إلى 152 مليون دولار من خلال الرسوم الجديدة، وبعد 3 سنوات إن استمرت الحكومة في التعيين والصرف والترقيات فإن فاتورة الرواتب ستزداد).

ويرى د. أبو لبدة: (لهذا السبب إن هذه المديونية هي واحدة من أخطر مظاهر انهيار قدرة السلطة على السلطة في المدى المنظور، وهي واحدة من العوامل الأساسية التي ستحول دون القدرة على التقدم في تحقيق المشروع الوطني وهو قيام الدولة، لأن النظام لن يستطيع أن يضحي بالاستقرار الداخلي الناشئ عن عدم القدرة على تلبية متطلبات داخلية بموقف مبدأي سياساتي في مواجهة المديونية).

اللجنة الفلسطينية المشتركة أصبحت مصدر دخل وتجميع أموال وفساد

ويقر حداد كذلك بقوله: (لم نقرأ أي اتفاق وقعناه، ولم نشكل أي فريق لقراءة ووضع خطة بتنفيذ فلسطيني بما اتفقنا عليه إطلاقاً)، ويعترف: (نحن أدرنا في المرحلة الأولى تصفية حسابات بين الفرق التي أدارت المفاوضات والتي استغرقت التصفية أكثر من سنة إلى حين انتصار الفريق بقيادة أبو عمار الذي قضى وسيطر على الفريق الآخر، وخلال هذه الفترة الاتفاق الاقتصادي لم ينفذ وألغيت اللجنة الفلسطينية المشتركة الخاصة بالاتفاق الاقتصادي، وأصبحت مصدر دخل وتجميع أموال وفساد، والاتفاق الأمني لم ينفذ والمؤسسة الاقتصادية لم تشكل كما لم يشكل فريق ليدرس الاتفاقيات التي وقعت، وبالتالي ما نتج هو آراء وإفتاءات شخصية حسب الشخص المسؤول وحجم انتمائه الوطني لفلسطين، وعشنا الفترة ورأينا كم كان هناك أناس منتمون وكم كان هناك جاؤوا ليجمعوا النقد، وفاسدون...).

تسهيلات مصرفية استهلاكية وفروقات جغرافية

وبالنظر إلى ودائع البنوك التي تصل 9 مليار دولار، فإن حليلة، يبين أن محافظة رام الله تسهم فيها بـ 3.3 مليار، مقابل مليار لنابلس و600 مليون للخليل، لذلك نجده يركز على وجود مشكلة في الحصول على القروض وأغراض إنفاقها التي جلها استهلاكية حيث تحصل رام الله لوحدها على قروض استهلاكية بقيمة 2.6 مليار دولار (أي أنها تحصل على نصف التسهيلات البنكية بينما تسهم بأكثر من الثلث في الودائع معظمها تنفق على الاستهلاك «سيارات، أثاث..الخ).

ويشير حليلة، إلى ما وصفه بالفارق المهول في الدخل القومي الكلي الذي بلغ 7.5 مليار دولار في 2014 بالأسعار الثابتة منه 5.7 مليار من الضفة مقابل 1.7 من غزة، ما يدلل على حجم صعوبة الوضع الاقتصادي.

لم نعمل ما كان يجب علينا عمله

وتعقيباً على القروض الاستهلاكية أكد د. حداد، منذ 2007 توجهت الحكومة إلى سياسة بناء المؤسسات وبناء الدولة والتحضير للاكتفاء الذاتي والتوسع في الاقتصاد، والنتيجة كانت قروضاً استهلاكية تتراوح ما بين 500 - 700 مليون دولار- (وهي في تزايد مضطرد لأفراد بالأغلب قسم كبير منهم موظفون في الحكومة، شجعوا ووجهوا ودفعوا وأعيد تأهيلهم حتى يوسعوا مستوى معيشتهم ويقترضوا، وحجم الدخل للمواطن بالكاد يكفيه مجموع الأقساط ما بين هاتف وكهرباء وبيت وزوجة، هذا هو الواقع الناتج عن أننا لم نعمل ما كان يجب علينا عمله).

وأشار حداد، إلى أن معدل الرواتب في السلطة قريب من معدل الرواتب في السوق، وهو أعلى من إمكانيات السلطة بـ1.2 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 40% من العجز البنيوي الدائم في الموازنة يجب سداده من الخارج، مثلما الموظف الذي أصبح يعاني من عجز مالي في دخله الشهري نسبته 60% ليوفر الحد الأدنى من احتياجاته إن احتسبنا بالمتوسط الراتب 2000 شيكل.

المصاريف الجارية لن تؤدي إلى تنمية حقيقية في الاقتصاد

ويستنتج د. حداد، إن المصاريف الجارية لن تؤدي إلى تنمية حقيقية في الاقتصاد، فالإنفاق الحكومي يخلق استهلاكاً ولكن لا يؤدي إلى تراكم ثروة، (لذلك نجد أن هناك من يقول أخذتم 40 مليار دولار، فأين أنفقتموها؟ فنحن نقول أكلنا وشربنا فيها ولم نعمل شيئاً منها).

وقال حداد: (على السلطة أن تقف بشراكة مع القطاع الخاص وتقول هذا الاقتصاد قدراته على تمويل الدخل موجودة، ومن ثم التوجه إلى السياسات المالية الضرائبية، وتحديد معدل ضرائب يمكن أن يحققه الاقتصاد، والحرص على أن يبقى ادخاراً يعاد استثماره، وبناء عليه تظهر لدينا معدلات الأسعار كنتيجة، وبدون نقاش هذا وحسمه سنبقى نقف على أبواب الدنيا نستجدي).

وظيفة السلطة هي الحفاظ على استمرار السلطة

فيما عقب د. أبو لبدة قائلاً: (الدين الذي تم التركيز عليه هو الدين الحكومي، لكننا نتحدث عن بلد بكاملها مديونة وتربت على بيئة وثقافة تفضل أن تستمر بالاستدانة على أن تقوم باستمرار الالتزام بالجانب الوطني في الكيانية الفلسطينية، أعتقد أن وظيفة السلطة هي الحفاظ على استمرار السلطة ليس أكثر من ذلك. فنحن فعلا لم نحسن ممارسة إدارة السلطة آخذين بالاعتبار أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني ولها التزاماتها وعلينا أن نكون قادرين باستمرار على إدارة ما نمارسه).

مقابلة

مخطط إسرائيلي لبناء 15 مستوطنة في النقب

للالتفاف على مخطط "برافر" التهجيري و"إسرائيل" تنقل معسكراتها للنقب

«الشيخ صيّاح، ذاك البدوي الفلسطيني ما زال يجلس في المقبرة بين السماء والطارق يفترش الأرض حتى دون خيمة تقيه حر الشمس وبرد الليل في صحراء قاحلة يعيش بها منذ عشرات السنين كان ورثها عن أجداده الكنعانين، أي قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بمئات السنين».. فهل سيتخلى هذا البدوي وعشرات الآلاف مثله عن أراضيهم في النقب بكل سهولة؟

الحدث- حيدر دغلس

رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أقر قبل نحو أسبوعين بناء 5 مستوطنات في النقب، مخصصة لليهود، فيما أكثر من 75 ألف بدوي مهددون بالتهجير، بزعم البحث عن أماكن أفضل لهم ليعيشوا فيها.. فما المغزى من ذلك؟ وما علاقة ذلك بمخطط برافر؟ وما هي المخططات بعيدة المدى لإسرائيل في النقب؟ وما الذي تخطط له؟

أسئلة طرحتها "الحدث" على الدكتور ثابت أبو راس، المحاضر في جامعة بئر السبع والخبير في الشؤون الإسرائيلية الذي كشف أن بناء هذه المستوطنات هو مكمل لمخطط برافر، لاقتلاع البدو من أراضيهم عبر ترهيبهم تارة وترغيبهم تارة أخرى، مشيراً إلى أن المخطط لن يكتمل إلا بطرد العرب وإقامة الدولة الإسرائيلية من البحر إلى النهر دون أي عربي.

س: ماذا وراء مخطط بناء 5 مستوطنات في النقب وماعلاقته بمخطط برافر؟

ج: هذا المخطط هو مكمل لمخطط برافر وهناك مخطط استيطاني واسع لبناء مستوطنات يهودية على أراضي النقب، والمخطط الحقيقي هو ليس لبناء 5 مستوطنات يهودية فقط، وإنما 15 مستوطنة يهودية، ومخط برافر يعكس إجلاء عرب النقب عن أراضيهم وهدم منازلهم وبناء مستوطنات على أراضيهم.. وإذا أخذنا مثلاً قرية أم الجيران، فهناك مخطط للهدم باسم حيران.

وما يحدث الآن من وضع مخططات هو تماماً كما حدث إبان النكبة، حيث بنيت مستوطنات وقرى وكيبوتسات يهودية على أنقاض القرى العربية المدمرة. والآن هناك مخطط لبناء 15 مستوطنة، مخطط برافر أوقف تشريعه في الكنيست الإسرائيلي، ولكن على الأرض تخطيطه قائم لإقناع عرب النقب بالرحيل سواء بالترغيب أو الترهيب، إلا أن عرب النقب يرفضون حتى الآن هذا المخطط.

س: إذن المرحلة الأولى هي بناء 5 مستوطنات؟

ج: نعم هناك عدة مراحل لتهويد النقب، البداية كانت بـ5 مستوطنات وستكون هناك مراحل أخرى ليصل عدد المستوطنات إلى 15 مستوطنة.

س: أين تقع هذه المستوطنات؟

ج: هذه المستوطنات تقع على خط بئر السبع ديمونا، على شارع رقم 25 أي في المنطقة التي يتركز فيها بشكل كثيف القرى غير المعترف بها، وهناك مخطط لترحيلهم عن هذه المنطقة، مثلاً قرية الدردوك هناك مخطط لهدمها وبناء مستوطنة مكانها.. التنفيذ يحتاج وقتاً لكن التخطيط بدأ ويجب التحرك فوراً للتصدي لهذا القرار.

س: هل تعتقد بأن «إسرائيل» ستقوم بتسكين العرب الذين تنوي طردهم من القرى غير المعترف بها؟

ج: إطلاقاً، هذه المستوطنات مخصصة بشكل رسمي لليهود، وهناك مخطط إسرائيلي آخر لنقل جميع المنشآت العسكرية من منطقة تل أبيب إضافة إلى نقل معسكرات كاملة، وهناك الآن أقيمت مدينة الإرشاد العسكرية على خط شارع 40 على أرض عشيرة العزازنة، ويخطط الآن ويتم العمل على نقل مدينة الاستخبارات العسكرية على أرض عشيرة القديرات شرقي بئر السبع، وتتم مصادرة آلاف الدونمات من أراضي عرب النقب وترحيل قسم من القرى لبناء هاتين المدينتين. إسرائيل تحاول الآن نقل جميع المنشآت العسكرية من مركز إسرائيل إلى النقب مع العلم أن النقب واسع وفارغ من ناحية السكان، إذ يسكنه فقط 8% من السكان في إسرائيل. يعني أن كل النقب يساوي 60% من المساحة الجغرافية لإسرائيل، وهناك أماكن كثيرة من النشاطات التي يمكن أن تقوم بها إسرائيل ولكنها تصر على النقب.

س: ولكن لماذا تصر «إسرائيل» على هذه البقعة الصغيرة التي تسكنون فيها؟

ج: إسرائيل تنافس على هذه البقعة الصغيرة التي يسكنها عرب النقب والتي لا تتجاوز نسبة 2% فقط، وهذه مشكلة تريد إسرائيل مصادرة أراضي النقب.. مع العلم أن هذه الأراضي لا تصلح إلا للزراعة، إذ أنها زرعت قبل قيام إسرائيل عام 1948 لكن هي تستهدفها وهناك تشابه لما يحصل لأراضي النقب والأراضي المصنفة "c" في الضفة الغربية، وهي تريدها كلها لتحقيق حلم الصهيونية بإقامة "إسرائيل من البحر إلى النهر" ولكن دون وجود أي عربي.

س: إذن لا فرق بين مخطط بناء المستوطنات ومخطط برافر؟

ج: نعم هذا هو ما ينص عليه مخطط برافر الذي يمنع تسكين أي عربي في المناطق التي يريدونها، وهذا المخطط الاستراتيجي في النقب هو لتفريغه من السكان العرب وتسكينهم في مناطق محدودة جداً لا تصلح للسكن حيث أن البدوي تعود على حياة الصحراء.

س: المنشآت العسكرية التي ذكرت أنه تم نقلها إلى النقب هل هي قريبة من مخطط إقامة المستوطنات؟

ج: هذه المنشآت العسكرية قريبة جداً من المستوطنات زمن القرى التي يسكنون فيها، ولا تبعد سوى 10 كلم، ولذلك هم يحاولون الآن بهذه الطريقة إقناع الضباط والجنود الذين سيخدمون في المنشآت العسكرية أن يسكنوا فيها، للمساهمة في تغيير التوازن الديموغرافي، وخاصة أن السكان العرب في النقب يشكلون حوالي 33% أي ثلث السكان هم عرب «نقباويون» ولذلك هم يحاولون تغيير الواقع الديموغرافي.

س: كم تبلغ مساحة المستوطنات التي تمت الموافقة على بنائها؟

ج: المستوطنات التي ستقام هي نسبياً صغيرة، لكن الخطير هو أنهم يستطيعون توسيع مسطحاتها ومناطق نفوذها بشكل كبير، وقضية الأرض في النقب واضحة حيث أن التخطيط الإسرائيلي يسعى إلى تركيز عرب النقب في بلدات كبيرة مثل راهط التي أصبح تعداد سكانها 60 ألف نسمة، وبنفس الوقت إعطاء المكان لليهود، وهم قلة، لتسكينهم في المستوطنات، أي أن ما تقوم به إسرائيل هو بناء مستوطنات لبضعة آلاف مع جودة حياة عالية جداً.. والحكومة الإسرائيلية أقرت واعترفت بإقامة عشرات المزارع الفردية لبعض العائلات اليهودية، وهناك أشخاص يملكون آلاف الدونمات وهم ينظرون إلى هذا الموضوع من ناحية قومية للمحافظة على الأراضي اليهودية، حسب تعبيرهم.

س: كيف يضغط الإسرائيليون على النقباويين لهجر أراضيهم وتركها؟

ج: مخطط برافر يتحدث عن اقتلاع العرب، وهناك مخططات أخرى هي إكمال لمخططات برافر، يحاولون إقناع العرب بترك أراضيهم من خلال التضييق سواء بتقلص المياه والمراعي وملاحقة المزارعين وفرض الضرائب من أجل إرغامهم على ترك مهنة الرعي مثلاً وجعلهم عمالاً في المستوطنات والمزارع اليهودية.

س: هل هناك إحصائية حول عدد الذي هجروا النقب بفعل المضايقات الإسرائيلية؟

ج: عرب النقب اليوم أوعى بكثير من قبل، ومن يوافقون على مخطط برافر قليلون، وهم لا يتعدون بضع مئات، أي 5% من نحو 75 ألف عربي في النقب و95% يرفضون هذا المخطط. في السابق تم الترحيل بعد النكبة وعرب النقب صامدون وهم يعارضون الرحيل بزعم تطويره، كما يحدث في قرية العراقيب التي تم هدمها أكثر من 91 مرة، ولا زال الشيخ صياح ابن هذه القرية يجلس في مقبرته رافضاً التنازل عن أرضه.

س: ما هو عدد القرى غير المعترف بها في النقب؟

ج: عدد القرى غير المعترف بها في النقب هو 35 قرية، لكن في الحقيقة هي 45، هم قالوا إنهم اعترفوا بـ10 لكن هذه القرى غير مدرجة في التطوير الذي تحدثوا عنه، أي أنهم اعترفوا بها فقط على الورق، والآن مخطط برافر يسعى لهدم أكثر من 25 قرية من أصل 35، يحاولون دفع بعض التعويضات البسيطة للعرب مقابل الرحيل.

س: مثال على العنصرية التي تمارس ضد العرب في النقب؟

ج: هنالك العديد من الأمثلة، لكن سأعطيك واحداً منها، هو عندما يريد عربي بيع دونم أرض يقومون بشرائه بمبلغ زهيد جداً ويطلبون به من 5 إلى 10 آلاف شيقل فقط، لكن إذا أراد عربي أن يشتري دونم أرض يتم بيعه له بما لا يقل عن 200 إلى 250 ألف شيقل.

س: هل هناك من باع أرضه؟

ج: بالطبع يوجد، لكنهم قلائل جداً.. ومنذ قيام الدولة وهم يطالبون بمليون دونم، ولكن فعلياً استطاعت إسرائيل نزع الملكية عن 150 ألف دونم، منها 60 ألف دونم صودرت بطريقة عنيفة جداً لإنشاء مطار في النقب.

تقرير

قرار توزيع أراضٍ حكومية على الموظفين في غزة يُثير الجدل في الشارع الفلسطيني!

رائد حلس: حكومة غزة اضطرت للقرار لعجزها عن دفع فاتورة رواتب موظفيها لسنوات والمستفيد كبار التُجار وسماسرة العقارات!

نهاد نشوان: إيجابية القرار محدودة بإيجاد تمويل للمشاريع الإسكانية وقدرة الحكومة تالياً على دفع الرواتب بعد التسوية النهائية!

حقوقيون: قرار توزيع الأراضي غير قانوني ويجب إلغاؤه!

أثار قرار حكومة غزة بإقرار مشروع تسوية مستحقات موظفيها المالية بأراضٍ حكومية جدلاً واسعاً على مستوى الشارع الفلسطيني في قطاع غزة والمسؤولين وأصحاب الرؤى الاقتصادية والسياسية على الساحة الفلسطينية.

غزة- محاسن أُصرف

عبّر مواطنون في لقاءات منفصلة مع «الحدث» عن وجهات نظرهم بالقرار وآثاره على الموظف والاقتصاد برمته، وقال فريقٌ منهم بإيجابية القرار إذا ما تم دعم وتمويل المشاريع السكنية وتوفرت السيولة لدى الحكومة بمجرد انتهاء التسوية لتسديد فاتورة الرواتب لموظفيها أولاً بأول، فيما ذهب الفريق الآخر إلى القول بإجحافه للموظفين من الفئات الدنيا والمتوسطة، خاصة إذا تم استخلاص كافة ما عليهم من مستحقات لقطاعات الحكومة أو البنوك أو البلديات.

وبحسب نص القرار، فهو يقضي بتخصيص أراض حكومية لإنشاء جمعيات إسكانية، توزع لجميع المواطنين دون استثناء، ويستفيد منها الموظفون العموميون العاملون في قطاع غزة، الذين عملوا مع الحكومة في غزة بعد الانقسام وما زالوا على رأس علمهم ولا تقوم حكومة التوافق الوطني بدفع رواتبهم، بحيث تحسم قيمة مساهمتهم في المشاركة في تلك الجمعيات من رصيد مستحقاتهم المالية المتراكمة، بعد استقطاع حقوق الغير المتعلقة بالحكومة والبلديات.

«الحدث» رصدت كافة الآراء، وبحثت في أسبابه وخرجت بالتقرير التالي.

آراء متباينة

لا تبدو الموظفة ليلى العجوري والتي تعمل في التعليم، مستبشرة بقرار تسوية مستحقاتها المالية على الحكومة والتي تبلغ وفق تقديرها 12 ألف دولار أمريكي، بأراض حكومية، العجوري وهي أم لثلاثة أطفال وزوج لا يعمل تقول لـ«الحدث»: «كموظفة لن أستفيد من الأرض بشيء كوني لا أملك سيولة تُمكنني من البناء، وبالتالي ستبقى معاناتي كما هي»، وأضافت: «أنها تحتاج أكثر لمستحقاتها أموالاً لكي تُسدد التزاماتها من ديون وتوفر احتياجات أسرتها»، مؤكدة أن بعض الموظفين لديهم أراض وآخرين يملكون بيوتاً، لكنهم يفتقدون لما يوفر احتياجاتهم اليومية.

وكانت العجوري تنتظر صرف مستحقاتها لتتمكن من دفع 5 آلاف دولار قسط شقة سكنية في مدينة حمد غرب خان يونس، تقول متسائلة: «من أين سأوفر هذا المبلغ؟» مشيرة إلى أنها لا تتقاضى من راتبها إلا 40% فقط، أي ما يُعادل (ألف شيكل) لا تُغني ولا تسمن في ظل التزاماتها المالية لإيجار المنزل الذي تقطنه حالياً في شمال القطاع ومصاريف أطفالها الثلاثة ومصاريفها اليومية في وصولها للعمل والتزاماتها البيتية في ظل تعطل زوجها عن العمل، تُناشد السيدة أن يتم صرف مستحقاتها مالياً لتتولى إدارتها وفق احتياجاتها وأولوياتها. ولا تختلف عنها الموظفة إيمان مؤمن، فهي معارضة للمشروع وترى أنه لا يخدم إلا فئة محددة، هم كبار الموظفين الذين لديهم مستحقات ضخمة على الحكومة، وتابعت بالقول: «إذا تم حسم المستحقات المتعلقة بالحكومة كالطاقة والبلديات وغيرها من المستحقات البنكية دفعة واحدة ما الذي يتبقى؟» وعقبت متهكمة: «المشروع لفئة مدير وما فوق والباقي عليه السلام».

إيجابيات محدودة

ولم تكن كافة الآراء مُعارضة للمشروع، فقد ذهب المؤيدون إلى القول بأن المشروع إنجاز لتحصيل الحقوق التي عزَّ عليهم الحصول عليها مالياً، كونها غير متوفرة بسبب الحصار المالي للحكومة، وأكد الموظف بهاء الدين محمد، أنه من الجيد لهم

دفع الحكومة التزاماتها تجاههم متمثلة بالأراضي الحكومية، آملاً أن تُتيح التسوية النهائية مع الحكومة لها القدرة على دفع التزاماتها المالية أولاً بأول، وطالب بضرورة تزامن تطبيق المشروع على الأرض مع توفر سيولة مالية لدى الحكومة حتى لا يعود به الحال إلى المربع الأول في تراكم المستحقات.
فيما أشارت موظفة أخرى إلى ضرورة إيجاد فرص تمويل كبيرة لتنفيذ مشاريع الإسكان مؤكدة أن ذلك سيعود بالنفع على المواطن وعلى الحياة الاقتصادية بشكل عام.

أسباب اضطرارية

وفي قراءة تحليلية للقرار مع الباحث والمحلل الاقتصادي رائد حلس، أرجع سبب اتخاذه إلى استمرار حالة الانقسام السياسي بين جناحي الوطن، خاصة بعد أن ألقى بظلاله الثقيلة على الاقتصاد الفلسطيني وساهم في تعقيد اكتمال مشروع الاستقلال وبناء الدولة، وأشار في تصريحات خاصة بـ»الحدث» إلى أن عدم قدرة حكومة التوافق التي شُكلت في الربع الأخير من العام 2014 بعد إتمام المصالحة من بسط صلاحياتها بالكامل على القطاع وبقاء حكومة حماس تتحكم في غزة، جعل الأخيرة تأخذ على عاتقها تأمين فاتورة الرواتب لموظفيها من خلال موارد الدولة الفلسطينية وجباية الضرائب من التُجار والمواطنين، وأضاف قائلاً: «استطاعت حماس بذلك تأمين نصف الراتب وبقي النصف الآخر مستحقات عليها للموظفين»، وتابع: «ذلك دعاها إلى التفكير بحل تسوية المستحقات بتوزيع أراضٍ حكومية».

تداعيات خطيرة

وفيما يتعلق بالنتائج يؤكد الباحث الاقتصادي حلس، أن تداعيات القرار خطيرة ولها مدلولات سياسية واقتصادية كبيرة جداً، وفق تعبيره، وقال: «على الصعيد السياسي القرار ينسف جهود المصالحة ويُعمق حالة الانقسام ويؤكد على استمرار نظام الحكم في غزة دون حدوث أي تغيير في الحاضر أو المستقبل»، وتابع أن الخطورة الأكبر تكمن على المستوى الاقتصادي، إذ تضمن آلية توزيع الأراضي حقوق كبار الموظفين نظراً لضخامة مستحقاتهم المالية أما الموظفين أصحاب سلم الرواتب المتدنية فسيكون نصيبهم أراض مشتركة، ولعل الخطورة ليست هنا كما يُخبر حلس، وإنما في لجوء غالبية الموظفين إلى بيع نصيبهم من الأراضي نظراً لحاجتهم للمال الذي يُمكنهم به توفير احتياجاتهم وسداد ديونهم المتراكمة منذ سنوات، ويُضيف: «المستفيد هنا سيكون عدد قليل جداً من أصحاب رؤوس الأموال والتُجار وسماسرة الأراضي والعقارات».

إيجابية مؤجلة

من جانبه علق الخبير الاقتصادي نهاد نشوان على القرار بالقول إن: «تغطية الالتزامات على الحكومة ببيع العقارات لا تُضيف شيئاً للاقتصاد الغزي سواء على صعيد الناتج المحلي أو السيولة»، خاصة وأن الإجراء محصور في (أرض- ديون) وكلاهما فاقد للسيولة، وفق تعبيره،
واستطرد متفائلاً أن الأمر قد يتغير ويبدو إيجابياً إذا ما تم تمويل الجمعيات السكانية من دول مانحة، مؤكداً في تصريحاته لـ»الحدث» أن ذلك سيعود بالنفع على المواطن من خلال تنشيط السوق وحل مشاكل السكن، وتابع: «إن لم يحدث ذلك فسيكون الإجراء عبء».

إجراءات التنفيذ

وحول الفئات المستفيدة من المشروع أكد الخبير الاقتصادي نشوان، أن المعلومات المتوفرة والتي أعلنها المهندس زياد الظاظا عضو المكتب السياسي لحركة حماس ووزير المالية السابق، تُشير إلى شمول المواطنين ضمن الفئات المستفيدة في إطار جمعيات الإسكان التي سيتم توزيع الأراضي عليها،

نهاد نشوان

رائد حلس

وأنه سيتم حسم كافة الالتزامات الخدماتية من مستحقات الموظفين سواء (بلديات/ كهرباء) وصولاً إلى صافي المستحق لهم، وبيّن أن إجراءات التنفيذ ستكون بدايةً بحسم كافة المستحقات المتعلقة بالحكومة، وسيكون الحسم على الجميع بغض النظر عن موافقتة على المشروع، ومن ثمَّ في خطوة متقدمة وبعد نهاية ديسمبر 2015 ستُعمم نتيجة التسوية على الحواسيب الحكومية موضحاً فيها (المستقطع من المستحقات، الجهة المستقطعة، رصيد المستحقات)، وأضاف مع بداية يناير 2016، ستُعمم مخططات الأراضي المفروزة من حيث أماكنها، مساحتها وثمنها، وحسب ما هو مُعلن عنه في إجراءات تنفيذ المشروع فإن عدد المشتركين في الأرض يتراوح ما بين (20–30) موظف حسب النظام الداخلي لجمعية الإسكان المشرفة، ويحق للموظف اختيار المشتركين معه في قطعة الأرض وكما يحق للموظف جمع مستحقاته ومستحقات زوجته في حال كانت موظفة، وأوضح أن الموظف التي تكون مستحقاته أقل من النصاب سيحسب له نسبة 25% من مستحقات 2016، كاشفاً عن فرز وتثمين ثلاث قطع أولية من الأراضي الحكومية هي (الشمال بالقرب من بيسان، الجنوب بالقرب من أبراج الإسراء بجوار فندق الموفمبيك، وأماكن متفرقة).

مخالف قانونياً

ومن جانبه رأى الخبير القانوني، صلاح عبد العاطي أنه لا يُمكن قانونياً تخصيص الأراضي الحكومية من قبل مجلس الوزراء إلا بقواعد ومعايير محددة بالاستغلال الأمثل لتلك الأراضي وأن تخدم الصالح العام، وشدد عبد العاطي في لقاء مع «الحدث» على خطورة القرار على مساحة الأراضي الحكومية المتبقية للأجيال القادمة، خاصة في ظل تعديات بعض المواطنين عليها وآلية التخصيص التي يغلب عليها الطابع الحزبي.
وحسب قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2007، بشأن الأراضي الحكومية، والذي صدر عن الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء السابق، إسماعيل هنية، عقب الانتخابات التشريعية في العام 2006، فإنه يُشير إلى أن: «الوقف الفوري لأي تخصيص من أراضي الدولة للمنفعة العامة أو الخاصة إلا بناء على قرار يصدر عن مجلس الوزراء»، وفي هذا السياق يؤكد عبد العاطي، أن صدور القرار عن كتلة التغيير والإصلاح لا يُمثل المجلس التشريعي، خاصة وأن الأخير مُعطل منذ عام 2007 ولم يعقد أي جلسة، وقال: «القرار غير قانوني»، ودعا إلى إقرار حقوق الموظفين بتسليمهم رواتبهم بدلاً من تضييع الأراضي الحكومية عبثاً، خاصة إذا لم تستطع الحكومة بعد توزيع الأراضي لـ 50 ألف موظف لديها من توفير رواتبهم شهرياً، وتابع: «ذلك سيدفعهم للتخلي عن الأرض بالبيع وستضيع هباءً».
وأشار عبد العاطي إلى أن المعطيات القائلة بعدم توفر متر أرض واحد في قطاع غزة بحلول عام 2020، وفق تقرير الأمم المتحدة، تقتضي من الحكومة مراجعة حساباتها ومخططاتها والعمل على حلها وتطويرها بما يتلاءم مع الحاجة.
وفي المجال ذاته نفى المحلل الاقتصادي حلس لـ»الحدث» قانونية القرار، خاصة وأنه بدا مخططاً له، مؤكداً أن الحكومة لجأت إلى المجلس التشريعي في غزة لاعتماد القرار ويكون مبرراً لها، وتابع أن ذلك يتنافى مع القانون، خاصة في ظل تعطل المجلس التشريعي منذ العام 2007، وقال: «القرار غير قانوني لأنه لم يأتِ ضمن منظومة تشريعية موحدة بين جناحي الوطن».
وأكد أنه لا يجوز قانونياً توزيع مقدرات الدولة والتصرف بها لصالح فئة دون النظر إلى مصالح الآخرين، لافتاً أن ذلك سوف يمس بحقوق الأجيال القادمة، ويتسبب في خلق مزيد من الأزمات وسيشكل ديمومة الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة والسبب، وفق تقديره، أن سياسة توزيع الأراضي لن تنجح في حل الأزمة بقدر نجاحها في تثبيت نظام الحكم الحالي في غزة وتعميق حالة الانقسام ونسف جهود المصالحة الفلسطينية، مطالباً كافة الجهات المعنية بتضافر الجهود لإتمام ملف المصالحة وإنهاء حالة الانقسام للخروج من المأزق وحل كافة المشكلات والأزمات.

مطالبة بإلغاء القرار

وكذلك اعتبرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم بقطاع غزة، أن قرار كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة قرار خطير ويمس بحق المواطنين في الأراضي الحكومية، مؤكدة في بيانٍ لها، وصلت الحدث نسخة منه، أن تلك الأراضي يجب أن تخصص وفق إجراءات قانونية سليمة لخدمة المصلحة العامة وليس لخدمة فئات محددة.
وطالبت الهيئة بإلغاء قرار تخصيص الأراضي الحكومية وعدم العمل به، واعتبار أن أي تصرف بهذا الشأن يعتبر باطلاً، كما وطالبت حكومة الوفاق الوطني بالقيام بالدور القانوني والسياسي المنوط بها وتحمل مسؤولياتها في حل الأزمات والإشكاليات التي يعاني منها قطاع غزة، بما في ذلك حل مشكلة الموظفين العموميين العاملين في المؤسسات الحكومية في غزة، بصفتها المرجعية القانونية الشرعية المختصة بذلك، وباعتبار موضوع الموظفين أحد ملفات المصالحة التي تم الاتفاق عليها منذ يونيو 2014 والتي شُكلت الحكومة من أجل متابعتها، كما جاء في البيان.

تقرير

أسعار الأراضي تتأرجح بلا رقيب أو مساءلة

أصحاب الأراضي يفرضون أسعارهم.. ورام الله الأعلى

بلدية رام الله: الأملاك فردية والرقابة مقيدة!

اتفاقية "أوسلو" وتصنيف الأراضي ساهمت في تأرجح الأسعار

تتفاوت أسعار الأراضي في الضفة الغربية بشكل عام بحسب المكان، وترتفع الأسعار شيئا فشيئا عند اقترابها من الشارع الرئيسي أو المناطق الحيوية، لكن وصول سعر قطعة أرض صغيرة لا تصل إلى نصف دونم لأكثر من مليون دولار فهذا يعني أنها تحتوي على كنز أو أنها في مدينة رام الله.

الحدث- فرح المصري

صاحب الأرض أضحى هو صاحب القرار في سعر أرضه أينما كانت، بعد أن أصبح ليس بالمقدور وضع تسعيرة محددة لها في جميع المحافظات والمدن الفلسطينية، ليترك الأمر للعرض والطلب ما بين البائع والشاري في تحديد السعر، أو بحسب مزاجية صاحب الأرض.

ويبقى المواطن هو الخاسر الأكبر في المعادلة، معانيا من فلتان أسعار العقارات، التي تنعكس على ارتفاع أسعار الشقق السكنية، ليصبح المواطن عاجزا تماما أمام هذا الغلاء الفاحش.

التصنيف الإسرائيلي للأراضي سبب تأرجح الأسعار

أجمع خبراء ومختصون، أن غلاء أسعار الأراضي في فلسطين يعود للعديد من العوامل أهمها سيطرة الاحتلال على معظم أراضيها، ما يزيد الطلب على ما تبقى منها، ما يعطي المجال لأصحاب هذه الأراضي بالتلاعب بأسعارها وزيادتها فوق المعقول طمعا في الحصول على أكبر نسبة من الربح، خاصة في ظل غياب الرقابة عليها.

وفي هذا السياق، قال صاحب مكتب عقارات محمد أبو شلبك لـ»الحدث»: «إن الرقعة الجغرافية المتاحة للشعب الفلسطيني محدودة، والنمو السكاني المتزايد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأراضي بشكل كبير»، مضيفا أن سعر الدونم في مدينة رام الله يحدد وفق المنطقة المراد الشراء فيها، ووفق طبيعة السكان، وحسب العرض والطلب بين البائع والشاري «.

وأشار إلى أن منطقة دوار المنارة وسط رام الله مثلا بلغ سعر الدونم الواحد 5 مليون دولار، وفي منطقة شارع الإرسال يصل سعر الدونم الواحد إلى 6 مليون دولار، أما في منطقة المصيون حيث الفنادق الفخمة فيصل سعر الدونم الواحد إلى مليون دولار، وفي منطقة الطيرة حيث تتواجد الطبقات الراقية يصل سعر الدونم إلى مليون ونصف المليون دولار».

وتابع: «في مدينة البيرة يصل سعر الدونم الواحد إلى 200 ألف دولار، لينخفض السعر في المناطق المجاورة لمدينة رام الله مثل سلواد وبيرزيت وعطارة وسردا، حيث تتراوح الأسعار في تلك المناطق بين 50 ألف و80 ألف دولار».

سلطة الأراضي: لا دور لنا في تحديد الأسعار

وعن أسباب التأرجح في أسعار الأراضي، يقول مدير عام التسجيل في سلطة الأراضي شوكت البرغوثي: «إن تسعيرة الأراضي مرتبطة بحركة السوق وقرب الأرض من مركز المدينة، والأمر متروك للعرض والطلب ما بين البائع والشاري، وكلما كانت الأرض مطلة على المؤسسات الحكومية أو قريبة من الفنادق الضخمة، أو من منازل كبار المسؤولين زاد سعرها وأصبح الدونم يساوي الملايين».

وأكد البرغوثي لـ»الحدث» أنه لا يوجد أي دور لسلطة الأراضي في تحديد سعر المتر المربع أو الدونم، فدورنا يتمحور في الجانب الأهم وهو التسجيل والطابو».

وأضاف أن ازدياد أسعار الأراضي يرجع لقلة التوسع الجغرافي وضيق المساحات التي يتحرك فيها الفلسطينيون بفعل الحواجز الإسرائيلية على حدود المدن، وجدار الفصل العنصري الذي يقف بيننا وبين استغلال وشراء مساحات جديدة».

ويتابع: «أن 60% من أراضي الضفة الغربية تصنف بالمناطق (ج) وتمنع إسرائيل تسويتها، وتصر على عدم تسجيلها وابقائها فارغة وغير مستغلة لتتيح لنفسها التصرف بها والسيطرة عليها في الوقت الذي تشاء».

وأشار البرغوثي، إلى أن مشروع تسوية الأراضي الموجود في سلطة الأراضي هو عامل مساعد لحل مشكلة ارتفاع الأسعار.

سمسار: أسعار الأراضي في رام لله الأغلى في الضفة الغربية

وقال السمسار محمد جاسر لـ»الحدث»: «إن المواطن الفلسطيني يعاني من الفلتان بأسعار الأراضي وخاصة في ظل غياب الرقابة من قبل الجهات المعنية وتدني الأجور، فتحديد أسعار الأراضي يتم بقوة «التسيير الذاتي»، أي أن كل صاحب أرض يفرض السعر الذي يريده بلا رقيب.»

وأضاف أن 99% من الطلبات المقدمة للجانب الإسرائيلي للحصول على تراخيص للبناء على أراضي (ج) مرفوضة، وهذا يقلل من مساحات الأراضي الفلسطينية، مبينا أن أسعار الأراضي في مدينة رام الله تعد من أغلى المدن الفلسطينية، نظرا لموقعها الجغرافي كما أنها تعد مدينة سياحية يتواجد فيها الكل الفلسطيني، إضافة إلى وجود المؤسسات الوطنية والحكومية وحتى الدولية».

محامية أراضي: السلطة الفلسطينية تركت أسعار الأراضي تتأرجح كما شاء أصحابها

في السياق ذاته، قالت المحامية والمختصة في الأراضي ميرفت القيسي لـ»الحدث»: «إن السبب الأساسي وراء ارتفاع أسعار الأراضي يكمن في تقصير الجانب الفلسطيني، فاتفاقية «أوسلو» لم تطبق بشكل سليم، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع الأراضي، فأي قرار توسعة من البلديات يجب أن توافق عليه إسرائيل، وحتى لو وافقت عليه، تقوم فيما بعد بتسليم أصحاب المباني والمنشآت إخطارات ليتم هدمها لاحقا».

وتضيف المحامية إن محدودية الأراضي المصنفة (أ) و(ب) يؤدي حتما لغلاء أسعارها، كما أن معظم رجال الأعمال يقومون بشراء الأراضي للمتاجرة بها، ما يؤدي لوجود التنافسية، وهناك العديد من الأراضي لا تستحق سعرها المرتفع لافتقارها للإنارة والخدمات».

وتنفي القيسي أن يكون هناك أي اتفاق مسبق بين السماسرة على زيادة أسعار الأراضي لزيادة «الربح»، فالمشتري يستطيع التقدير بنفسه إذا كانت الأرض تستحق هذا السعر أم لا، وهو من يقرر الموافقة على الشراء.

بلدية رام الله: لا يوجد جهة تستطيع الرقابة على تحديد الأسعار

رئيس بلدية رام الله موسى حديد يقول لـ»الحدث»: «ان البلديات لا دور لها في تحديد أسعار الأراضي، ولا أعتقد أن هناك جهة اختصاص في الموضوع، فالأراضي تعد املاكا شخصية وليست عامة وتقع ضمن نطاق الاملاك الفردية وتحديد السعر يكون بناء على أسعار العرض والطلب ولا يوجد جهة تستطيع الرقابة على تحديد الأسعار».

وتابع: «أان ارتفاع أسعار بعض الأراضي عن غيرها يعود لأنها مجهزة بالبنى التحتية، والبلديات غير قادرة على توفير البنية التحتية لجميع المناطق المتاحة لنا في منطقة (أ) لعدم وجود الامكانيات المادية».

وأضاف حديد:» ان مدينة رام الله تعد منطقة جاذبة للتجارة والإستثمار بحكم موقعها ما يرفع قيمة الاراضي لان الطلب في هذه المنطقة كبير، ولكن هناك مبالغة في تحديد بعض اسعار الاراضي، فهناك أسعار تتجاوز المليون دولار للدونم الواحد».

وأشار حديد، إلى أن البلديات تطالب بالحصول على نسبة من صفقات البيع والشراء مثل باقي دول العالم، في حين أن الدخل الأساسي للبلديات يكون من ضريبة الأملاك وهذه الضريبة تجبيها وزارة المالية من خلال دائرة الأملاك ويحول 90% من هذه الضريبة للبلديات.

تقرير

الاقتصاد الفلسطيني يواجه الرفض .. والسبب عدم الاعتراف بالدولة

الطريق إلى "الترقيم العالمي" .. صعوبات وتحديات!

الباركود مفتاح الحلول الاقتصادية .. وحلم صعب المنال!

الاقتصاد الفلسطيني يطالب بترقيم عالمي .. والهيئة تصدمه بالرفض المتكرر

خلال الأعوام الثلاثة الماضية حققت فلسطين إنجازا دبلوماسياً مهما بانضمامها إلى عدد من المؤسسات والهيئات الدولية، رغم ذلك ما زالت هناك ضغوط وعقبات كبيرة تقف عائقاً أمام حلم تحقيق الاستقلال، وهناك مؤسسات دولية "خاصة" تقف هي الأخرى عثرة أمام هذا الحلم، مثل هيئة الترقيم العالمية (GS1)، المخولة رسمياً بإعطاء رموز للمنتجات، ترفض مراراً قبول عضوية فلسطين لأسباب وحجج واهية.

الحدث - آيات يغمور

على صعيد الاقتصاد الفلسطيني، والذي يحاول ألا يلفظ أنفاسه ليحقق بعضاً من النمو ويخفض جزءاً من العجز، تبقى المنتجات المحلية بلا اعتراف دولي بها، وبلا هوية، ولا يمكن قياسها حسب المواصفات العالمية، ليكون البديل ترميزاً أردنياً حيناً ومصرياً أحياناً أخرى، وفي أسوأ حالاته يرمز المنتج المصنع محلياً برمز إسرائيلي ليصبح المنتج هو الآخر... محتلاً.

وفي محاولتها الأخيرة، توجهت وزارة الاقتصاد الفلسطيني والاتحاد العام للصناعات بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في السلطة الوطنية، برسالة لوزارة الخارجية البلجيكية، التي تحتضن المؤسسة الخاصة الرافضة لانضمام فلسطين كعضو فيها، وبالتالي تمنعها من حق الترميز الدولي، وتحرم منتجاتها هويتها.

وعن هذا الأمر، أوضحت مدير عام الصناعة والمصادر الطبيعية في وزارة الاقتصاد الوطني، منال شكوكاني، فحوى الرسالة التي قدمتها «فلسطين» للخارجية البلجيكية: «هذه الرسالة جاءت تعقيباً على الرفض المتكرر غير المبرر للعضوية الفلسطينية في مؤسسة الـ GS1، وأملاً في الحصول على إجابات مقنعة من قبل هذه المؤسسة توضح سبب الرفض"، مشيرة إلى أن الحكومة الفلسطينية تتأمل من الدولة البلجيكية أن يكون لها تأثيرٌ إيجابي في هذا الصدد.

وحسب القانون، فإن الاتحاد العام للصناعات، مسؤول بالدرجة الأولى عن وضع نظام لترميز المنتجات، هذا ما أكده رئيس الاتحاد العام للصناعات، بسام ولويل في حوار مع "الحدث": "جرت محاولاتٌ عديدة للحصول على اعتراف مؤسسة ال Gs1، والتي كان اعتراضها عدم وجود اعتراف دولي في "فلسطين" كدولة، الأمر الذي بات سارياً بعد انتزاع الحكومة الفلسطينية لاعتراف دولي بفلسطين، كدولة تحت الاحتلال، إلا أن المؤسسة سابقة الذكر، مستمرة في رفضها فلسطين عضواً فيها."

قانونية الرفض والتهميش!

يعتقد الباحث القانوني، محمد شلالدة، المطلع على اللوائح الداخلية لهيئة الترقيم العالمية، أن «دولة» فلسطين، تملك الأحقية في قبول طلبها للانضمام خاصةً بعد رفع مكانة فلسطين وتمثيلها دولياً كدولة عضو، أو كعضو مراقب، مشيراً إلى أن هذا التعريف الجديد يعطي فلسطين مدخلاً إيجابياً ينعكس على انضمامها للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ويمهد لها قبولاً في المنظمات الدولية.

وأضاف شلالدة: «هذا الحق في الانضمام يمكن فلسطين ويساندها في تحقيق استقلالية اقتصادية تقود إلى حرية القرار السياسي من خلال وقف التبعية والتخلي عن الترقيم الإسرائيلي بهذا الخصوص».

وحول قانونية رفض هيئة الترقيم لطلب فلسطين في العضوية، يؤكد الباحث القانوني أن الرفض المتكرر لانضمام فلسطين يضر بالمصلحة العليا ولا يراعي خصوصية فلسطين كدولة تحت الاحتلال، مشيراً إلى أن هذا الفعل يهمش فلسطين على الصعيد الاقتصادي ويمس سيادتها، الأمر الذي يتعارض مع التشريعات القانونية والقانون الدولي الأساسي.

مفتاح الاقتصاد الفلسطيني في «الباركود»

وكرؤية مستقبلية، يرى وزير الاقتصاد الأسبق، باسم خوري، أن مفتاح علاج المشاكل الاقتصادية، يكمن في وضع سياسة ترميزية للمنتجات المحلية، لإعطائها صفة دولية.

ويعتقد خوري أن هذا الموضوع لا يعالج بالانتظار، مشجعاً على اتخاذ خطوات أحادية الجانب تقودها وزارة الاقتصاد، بإعطاء ترميز خاص بفلسطين، بعيداً عن المؤسسة البلجيكية، والتعامل مع هذا الترميز داخلياً بالدرجة الأولى، وإجبار الدول المصدرة على التعامل مع هذا الترميز، فيصبح متداولا ومعترفاً به عالمياً بفرض سياسة الأمر الواقع.

وينوه خوري، إلى أن هذه الخطوة ستقود فلسطين نحو اعتراف دولي، من خلال الاعتراف بمنتجاتها وترميزها.

وحول أهمية الترميز، يرى خوري أن الترميز مرتبطٌ بشكل أساسي بعنصر ضبط الجودة، الأمر الذي تعاني منه الأسواق الفلسطينية التي لا تملك سيطرة على البضائع المنتشرة فيها المجهولة الأصل والمصدر.

وتتركز أهمية الترميز أيضاً حسب ما أفاد به الوزير الأسبق، في كونه يشكل حماية للمستهلك الفلسطيني والمنتج المحلي، موضحاً أن عدم وجود نظام ترميز خاص بفلسطين، يمهد الطريق أمام المتهربين من ضريبة القيمة المضافة، والجمارك، الأمر الذي يخلق سلعاً أجنبية بأسعار منافسة، تقضي على المنتج المحلي وتنهكه.

وحول إمكانية تحقيق الترميز الفلسطيني داخلياً على وجه الحصر، تقع هذه المسؤولية على عاتق الاتحاد العام للصناعات، والذي يبدو مستعداً للتعاون مع الشركات والمستوردين، عبر تسجيل اشتراكاتهم الشهرية برسوم رمزية، لوضع حد لعمليات التهريب والتجارة المعروفة بـ «تجارة الشنطة»، وإتاحة المجال أمام أسواق نظيفة بمواصفات عالمية.

الباركود الفلسطيني آمال حالمة تحتاج إلى حدود ومعابر !

يبدو خبير الاقتصاد وائل كريم، أقل تفاؤلاً من وزير الاقتصاد الأسبق، تحديداً عندما يتعلق الأمر بالبضائع المستوردة التي تدخل الأراضي الفلسطينية، التي لا تملك أدنى سيطرة على حدودها، وترتبط بشكل أساسي بمعابر الاحتلال الإسرائيلية، إلى جانب الأردن ومصر.

ويعتقد خبير الاقتصاد، أن ترقيم البضائع يشكل أداة للتعرف على ماهيتها، كنوع وأسعار ومصدر التصنيع، وفي الحالة الفلسطينية، فإن الترقيم يخَدم حملةً «المقاطعة» التي تحتاج إلى قراءة هذا الترقيم لتمييز بضائع الاحتلال ومنتجات مستوطناته عن غيرها من البضائع.

ويضرب خبير الاقتصاد مثلا قانون الاتحاد الأوروبي واستخدامه للترقيم كسياسة تعريفية بمنتج إسرائيل الذي يظهر على ترميزه مكان التصنيع، فيما لو كان على الأراضي الفلسطينية «المحتلة» وهنا يقصد أراضي 1967، عن غيرها المصنعة في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، مؤكداً على أهمية هذا الترقيم المرتبط بمنتجات المستوطنات التي تقدر قيمتها بـ 300 مليون دولار سنوياً في الأسواق الأوروبية.

محاولات دبلوماسية.. والقضاء محطتنا الأخيرة

الآن ... فلسطين باتحادها العام للصناعات إلى جانبها وزارة الاقتصاد، وبمساعدة دائرة المفاوضات، في مرحلة توجيه الرسائل للمؤسسات الدولية بدءا بالخارجية البلجيكية؛ وعن هذا يقول الأمين العام لاتحاد الصناعات، عودة شحادة: «هيئة الترقيم تعد من الهيئات العالمية والتي تستقر في بلجيكا وبالتالي فهي خاضعة للقانون البلجيكي»، منوهاً إلى أن بلجيكا تعترف بفلسطين كدولة، فكيف لا تفعل هذه الهيئة بالمثل؟

المرحلة الثانية تقتضي طرق أبواب كافة المؤسسات الدولية المعنية بمساعدة فلسطين كدولة تطمح لتحقيق سيادة اقتصادية وسياسية مستقلة، وإن لزم الأمر أن تكون هذه المؤسسات «قانونية» لمراجعة الهيئة في قرارها المتعنت ضد العضوية الفلسطينية حسب تعبير الأمين العام للصناعات.

وكخطوة أخيرة تزيد أهمية عن سابقاتها، يرجح شحادة توجه فلسطين عبر مؤسساتها الرسمية إلى القانون الدولي لمواجهة القرار الرافض والتباحث في أسبابه ومسوغاته القانونية.

هذا وقام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وفقا لقانون تأسيسه لعام 2006 الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني بالعمل على تأسيس هيئة باسم «هيئة الترقيم الفلسطينية» لتكون الجهة الرسمية المخولة بأصدار مجموعة من خدمات الترميز او ما يسمى بالباركود.

وكان هدفها الأساسي إدارة كافة العمليات المتعلقة بنظام التعريف والاتصال للسلع والخدمات عبر الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية Global Organization GS1، جنباً إلى جنب مع الكثير من هيئات الترقيم المنتشرة في مختلف دول العالم.

يتركز عمل الهيئة في مجالات أساسية تشمل نظام الترقيم العالمي، للباركود، التجارة الإلكترونية ، ترميز المنتجات الكترونياً Elec-tronic Product Code (EPC) بإستخدام تكنولوجيا RFID ، ششبكة المعلومات العالمية لتبادل البيانات Global Data Syn-chronization Network (GDSN) بما في ذلك وضع معايير فنية خاصة بتسهيل عمليات تسيير وتتبع المنتجات/ الخدمات Traceability عبر سلسة التزويد.

الترقيم.. خطوة اقتصادية جديدة تواجه الرفض الدولي، لتكون عبئاً آخرَ يحمله الاقتصاد الفلسطيني، الذي أدرك أهمية ما يحمله الترقيم العالمي من أهمية اقتصادية سياسية تمس السيادة الفلسطينية.

من غزة

بدخولها الشهر الثالث .. انتفاضة القدس آخذة بالانحسار في ظل انعدام القيادة ونقص التمويل

الاحتلال لن يوقف الانتفاضة عبر العمل العسكري

بات من الواضح أن انتفاضة القدس بدخولها الشهر الثالث آخذة بالانحسار التدريجي، ولن تدوم على الحال الذي بدأت عليه مطلع شهر أكتوبر، دون أن نغفل احتمالية استمرار بعض العمليات الفردية بين الحين والآخر، واستمرار المواجهات في بعض المناطق الساخنة كما هو الحال في مدينة الخليل، وأحياء مدينة القدس المحتلة، والتي تأتي كرد فعل طبيعي على استمرار جرائم الاحتلال.

الحدث- محمد غفري

ويرى خبراء سياسيون في الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، أن انتفاضة القدس كما أطلق عليها، كانت تفتقر منذ البداية إلى مقومات الانتفاضة الحقيقية، الأمر الذي جعلها تتجه نحو هذا الانحسار الظاهر، إلا أنها وخلال أكثر من ستين يوماً نجحت إلى حد ما، في التأثير على الجانب الإسرائيلي، ما دفعهم للتخبط بشأن كيفية إيقافها، حيث تراوحت الطروحات الإسرائيلية بين مؤيد لانتهاج سبيل الحلول السياسية، وآخر يميل إلى التصعيد العسكري.

انتفاضة محدودة الزمان والمكان

المحلل السياسي عبد الستار قاسم، يرى أن ما يدور من أحداث حالية لا يسمى انتفاضة، لأنها تفتقد إلى مقومات الانتفاضة الحقيقية، وهي محدودة في زمان ومكان معينين، وتعاني من محدودية المشاركة الجماهيرية، بمعنى أننا نرى حراكاً فلسطينياً في مكان الحدث وزمانه، لكنه ليس مستمراً.

ويعتقد قاسم، أن البيئة المتوفرة في الضفة الغربية غير متناسبة مع نشوب انتفاضة، والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي فيها غير مؤهل لقيام انتفاضة تشارك فيها كافة الجماهير.

لذلك يميل المحاضر في العلوم السياسية في حوار مع «الحدث»، إلى أن المشاركة الجماهيرية سوف تخف وتنحصر تدريجياً، وأن البداية قبل نحو شهرين كانت أفضل من الآن، وبعد شهر سوف تكون أقل، مشيراً إلى أكثر من 500 تجمع سكاني موجود في الضفة الغربية، لكن المتحرك منها فقط 60-50 بؤرة سكانية.

استمرار الانتفاضة بحاجة إلى قيادة وتمويل

ويؤكد المحلل السياسي، أن استمرار الانتفاضة واتساعها، يحتاج إلى قيادة وطنية وإلى تمويل لها، وهذه مسؤولية الفصائل الفلسطينية في الخارج، وليس السلطة الفلسطينية في الداخل، لأنها لا تصلح لقيادة الانتفاضة في ظل تعاونها مع إسرائيل، أو ما يسمى بالتنسيق الأمني.

وبالحديث عن دور الفصائل الفلسطينية في الخارج، فيرجح قاسم أن المشكلة في هذه الفصائل، التي تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الشعب الفلسطيني، وليس فقط إصدار بيانات الشجب والاستنكار، واستمرار التحريض عبر وسائلها الإعلامية التي تبث من الخارج، وهي بعد عشرين عاماً على توقيع اتفاقية أوسلو لم تستطع تشكيل مرجعية قيادية للشعب الفلسطيني.

لذلك يقع على عاتق هذه الفصائل، حسب ما أوضح لـ»الحدث»، تشكيل قيادة وطنية وتوفير التمويل للانتفاضة، وإعداد قواعد لها في الداخل تضمن الاستمرار، وهذا ما لم يحصل بعد.

واندلعت انتفاضة القدس، بسبب سياسات الاحتلال التهودية في مدينة القدس المحتلة، وإصرار مستوطنين يهود على مواصلة اقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك، تحت حراسة أمنية من قوات الاحتلال، ومؤشرات التقسيم المكاني والزماني للمسجد، التي باتت واضحة للعيان.

وتشير بيانات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن حصيلة الشهداء منذ مطلع أكتوبر بلغت 116 شهيداً بينهم 24 طفلاً وطفلة و5 سيدات، إضافة إلى أكثر من 13,500 مصاباً.

وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي احتجازها لجثامين 50 شهيداً فلسطينياً، ترفض تسليمهم لعائلاتهم وتشييعهم في جنازات رسمية ودفنهم في المقابر، كما صرح الناطق باسم حملة استعادة جثامين الشهداء المحامي محمود عليان.

وتنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلي حملات اعتقالات شبه يومية واسعة في مناطق الضفة الغربية والقدس منذ بداية الانتفاضة، تجاوزت أكثر من 2080 حالة اعتقال، حسب إحصائيات نادي الأسير الفلسطيني، ومتابعة "الحدث".

ومن خلال المتابعة، يتضح أن عدد الشهداء الفلسطينيين انخفض في الشهر الثاني للانتفاضة (نوفمبر) إلى النصف عن الشهر الأول (أكتوبر) من 72 شهيداً إلى 36 شهيداً، وهو ما ينطبق على انخفاض عدد حالات الاعتقال من 1500 حالة في الشهر الأول إلى 500 حالة تقريباً في الشهر الثاني للانتفاضة، مما يؤكد على فرضية أن الأمور تتجه نحو الهدوء.

هل من نتائج لانتفاضة القدس بعد مرور شهرين؟

تختلف تقديرات الخبراء والمتابعين، حول آثار انتفاضة القدس ونتائجها بعد مرور شهرين على اندلاعها، بين من يرى أنها لم تحقق أي آثار كبيرة بحجم ما تتحدث عنه بعض وسائل الإعلام الفلسطينية، وبين آخرين يميلون إلى الإصرار على نتائجها الكبيرة.

الخبير عبد الستار قاسم، يرى أن الانتفاضة لم تغير من الوضع الراهن ولم تؤثر إلى حد كبير، دون أن يستبعد أن الإسرائيليين قد تأثروا بسببها سلباً، ولكن ليس بالدرجة التي نتحدث عنها، فهو يرى أنهم جبناء، لذلك شاع القلق والخوف لديهم، وهذا أمر طبيعي.

وأوضح قاسم وجهة نظره المتمثلة، في أن المجتمع الإسرائيلي لم يصل إلى حد الضغط على حكومته من أجل إعطاء الفلسطينيين

شيئاً من حقوقهم، وحتى الآن نحن بعيدون عن هذا الوضع.
واستدرك، أننا في الساحة الفلسطينية يكفينا أن الرئيس أبو مازن صافح نتنياهو على العلن، ودماء الفلسطينيين تسيل، وهذا دليل آخر على أننا لم ننجز شيئاً.
في المقابل تحدث الخبير في الشؤون الإسرائيلية عمر جعارة، عن خمسة نتائج حققتها انتفاضة القدس، وأثرت بشكل كبير على الاحتلال الإسرائيلي، مستنداً على متابعته لوسائل الإعلام العبرية.
فهو يرى أن الانتفاضة أدت إلى انتشار الخوف بشكل جنوني، ووصلت هستيريا الخوف إلى كل أنحاء فلسطين التارخية، مؤكداً أن الخوف من الممكن أن تتم ترجمته بقرارات سياسية.
كذلك أثرت الانتفاضة على الناحية الاقتصادية حسب ما أشار جعارة لـ»الحدث»، وبالذات على قطاع المهن المتوسطة والصغيرة، حيث تأثرت الكثير من المنشآت في القدس وحتى تل أبيب، وخسروا ما نسبته 70% من مدخولاتهم، وهذا أثر اقتصادي بالغ ظهر من خلال الاعتصامات أمام مبنى وزارة الاقتصاد، ومكتب رئيس الوزراء، ومطالبتهم بتعويض كامل عن هذه الخسائر.
أما الأثر الثالث الذي رصده المحاضر في جامعة حيفا، فهو ينعكس على السياحة الإسرائيلية، التي تأثرت بشكل بالغ في هذه الانتفاضة، وكثير من الرحل السياحية ألغيت بسبب الوضع في فلسطين المحتلة من الجنوب وحتى الشمال، ومن الأدلة على ذلك، أن مدينة أم الرشراش «إيلات» قامت بترخيص كافة أسعار الفنادق للمتنزهين والسواح فيها، من أجل التسويق السياحي وجذب السواح.
الأثر الرابع، أن نظرية الأمن الإسرائيلي فيما يتعلق بوقف هذه الانتفاضة وقفت مكتوفة الأيدي، فهم تارة يقولون إن هذه أعمال فردية قائمة على عمل عائلي أو عشائري، ثم قالوا إن هذه عمليات فردية نتيجة البطالة واليأس وعدم وجود أفق اقتصادي في الضفة الغربية ومستقبل للشباب، وبالتالي لم تستطع كل أجهزة الأمن والمخابرات الإسرائيلية أن تمنع هذه الظاهرة.

وقف الانتفاضة لن يتم إلا بالحل السياسي

وقال جعارة، إن كافة الإسرائيليين وبخاصة المهتمين بالشؤون الأمنية والتحليلات العسكرية، أقروا أن هذه الظاهرة (العمليات الفردية)، لا تستيطع القضاء عليها من خلال عمل عسكري، وإنما يجب أن نقضي عليها بالعمل السياسي، وهو ما يعتبر أثر خامساً بالغ الأهمية، حسب جعارة، لذلك طالبت الأجهزة الاستخباراتية بمنح أجهزة السلطة الفلسطينية معدادت جديدة وأسلحة خفيفية، ورفضت حظر الحركة الإسلامية في الداخل، قبل أن ترضخ لمطالبات نتنياهو.
وبالحديث حول مساعي الاحتلال بوقف الانتفاضة بالعمل السياسي، أوضح جعارة أن الجانب الإسرائيلي يرى أن هذه الانتفاضة قائمة بالأساس على العمليات الفردية، ولا تستطيع المخابرات وأجهزة الأمن أن تدخل في عقل وقلب كل فرد يريد أن يدهس أو يطعن.
لذلك يدرك الإسرائيليون أن وقف الانتفاضة لا يتم إلا من خلال العمل السياسي، كما حصل في الانتفاضتين الأولى والثانية، ومن الممكن أن يحصل في الانتفاضة الحالية، عبر التوصل إلى تفاهمات سياسية.
وأكد الخبير في الشؤون الإسرائيلية، أن إسرائيل معنية بدرجة كبيرة بعودة الهدوء إلى مواطنيها، كما قال نتنياهو ذلك مراراً وتكراراً، واجتمع مع كيري مرتان من أجل وقف الانتفاضة، وعودة الأمن والسلام إلى المواطن الإسرائيلي وهو مستعد لعمل إي شيء لهذه الغاية.

تصريحات غير «مترجمة» واقعياً من قبل الفصائل لا تضمن استمرار الانتفاضة

رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، خالد مشعل دعا قيادة السلطة الفلسطينية إلى المشاركة في الانتفاضة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة وأخذ زمام المبادرة.
وأكد مشعل في لقاء مع قناة "الجزيرة" القطرية، مساء الأحد الماضي، إن "الانتفاضة تحتاج إلى قرار من القيادة الفلسطينية للانخراط فيها، وأخذ زمام المبادرة».
وقال مشعل إن الانتفاضة "فرصة استثنائية.. على قيادة السلطة الفلسطينية استغلالها"، مضيفا أن "مسيرة مفاوضات التسوية لم تحقق أي شيء للشعب الفلسطيني، رغم أنها أعطيت كل الفرص. بالتالي، لا يعقل تكرار المنتج نفسه الفاشل في ظل المكاسب الاستراتيجية للمقاومة وبرنامجها».
وأضاف: "التخلي عن خيار المقاومة والدفاع عن القدس هو ما ينهي المشروع الوطني الفلسطيني، (...) لهذا نقول لحركة فتح، وللأجهزة الأمنية في الضفة، وكافة الفصائل الفلسطينية، تعالوا جميعا للانخراط في انتفاضة القدس، فحركة حماس ستمضي في هذه الانتفاضة حتى النهاية».
وخلال أخر اجتماع لها مساء الأحد، أكدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، على دعمها الكامل لتحديد العلاقات مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في كافة المجالات وتحديداً العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية.
وتدارست اللجنة، الآليات والجداول الزمنية لتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في آذار 2015 لتحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، وذلك على ضوء استمرار تنكر الحكومة الإسرائيلية لما ترتب عليها من التزامات نتيجة الاتفاقيات الموقعة، وتصعيد اعتداءاتها الخطيرة على أبناء الشعب الفلسطيني، وبما يشمل الإعدامات الميدانية وهدم البيوت وانتهاك المقدسات ومصادرة الأراضي والتطهير العرقي، والحصار والإغلاق، وحجز جثامين الشهداء وتكثيف وتسريع النشاطات الاستيطانية وفرض الحقائق على الأرض، وكل هذه الممارسات التي ارتقت الى جرائم حرب بهدف تدمير خيار الدولتين واستبداله بخيار الحكومة الإسرائيلية بدولة واحدة بنظامين (الأبرتايد) وبإبقاء الأوضاع على ما هي عليه.
وتوجهت اللجنة المركزية الى أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده للتعاضد والتلاحم وإزالة أسباب الخلافات والانتصار لهبة شعبنا الهادفة لتحقيق الاستقلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية.
* كافة الأرقام الواردة في التقرير، حتى الساعة 12:00 ظهرا يوم الاثنين 7 كانون الأول/ ديسمبر.

تقرير

د. سوزان باور لـ "الحدث":

مخطط "إسرائيلي" – أمريكي متكامل لاستنزاف الغاز والنفط من المتوسط

"إسرائيل" "ونوبل إنريجي" تنفذان جريمة حرب تجاه الموارد الطبيعية الفلسطينية

الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات هدفه الأساسي الغاز والأمن مجرد ذريعة

كشف تقرير لباحثة ايرلنيدية تعمل في مؤسسة الحق، ان سياسات وممارسات دولة الاحتلال في «البحر الأبيض المتوسط» وما يرافقه من حصار مفروض على قطاع غزة وسواحلها منذ سنوات ومهاجمة وقتل واعتقال الصيادين هي ذريعة أمنية للسيطرة على حقول الغاز الفلسطينية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وبمساهمة من الشركات العالمية التي تجني أرباحا كبيرة مثل شركة «نوبل أنرجي» الامريكية.

جنيف - ناديا القطب

عملت الدكتورة سوزان باور على كتابة تقريرين تناولت فيهما موضوع استغلال ""إسرائيل"" للنفط والغاز، واستهداف "إسرائيل" لصناعة صيد السمك في غزة.

وقدمت د. باور هذه التقارير ومخرجاتهما خلال مشاركتها مع مؤسسة الحق في منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الانسان في جنيف في تشرين الثاني 2015 تحت عنوان "فلسطين المحتلة: تواطؤ الشركات في انتهاكات حقوق الانسان الفلسطينية" والذي نظم بالتعاون مع مؤسسة بديل، Article 1، Who Profits، واللجنة الوطنية للمقاطعة.

وتقول باور إنه "في آذار عام 2014 اعتمد مجلس النواب الامريكي قانون الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وبالتالي أصبحت "إسرائيل" في موقف فريد كشريك استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة في "التعاون في مجال الطاقة وتنمية الموارد الطبيعية من قبل "إسرائيل"". بالإضافة إلى ذلك فإن السيناتور جون كيري ساهم بمليون دولار في أسهم نوبل انرجي والتي سجلت في سبتمبر الماضي عائدات قياسية من إنتاج الغاز في حقل تمار.

كيف عملت "إسرائيل" على ضم المنطقة البحرية في غزة لاستغلال الغاز

في التقرير الاول الذي تتحدث فيه باور عن «استغلال "إسرائيل" للنفط والغاز» ترى الباحثة ان "إسرائيل" في البداية استغلت اكتشافها لكميات هائلة من الغاز في البحر الأبيض المتوسط وقامت بعقد اتفاقية مع شركة «نوبل انرجي» المشغل الرئيس للحقول المكتشفة بفوائد (45%) وتحديدا في حقل غاز تمار الذي يبعد اميالا عن حيفا، ومنشأة تخزين الغاز في ماري-بي التي تبعد 13 ميلا بحريا عن سواحل قطاع غزة وعلى الحدود مع "إسرائيل" وفلسطين.

وفي عام 2005، توصلت "إسرائيل" ومصر إلى مذكرة تفاهم لبناء أنبوب الغاز في العريش، وربط العريش بمصر مع أشكيلون في "إسرائيل"، وفي ذلك الوقت كان يتم تصدير الغاز من مصر إلى "إسرائيل". أما الآن وبعد أن أصبحت "إسرائيل" منتج ضخم للغاز، سيتم تصدير الغاز من "إسرائيل" إلى مصر عبر خط الانابيب والذي يمتد حوالي 13 ميل بحري بتواز مع الساحل الفلسطيني بأكمله.

ولأن خطوط أنابيب العريش ومنصة الغاز ماري-بي تشكل أساسا استراتيجيا ل"إسرائيل" والتي تتطلب إجراءات أمنية مشددة قامت "إسرائيل" بإغلاق المنطقة البحرية بأكملها في غزة ومنع الوصول اليها من خلال حظر الصيادين الى 6 أميال بحرية لصيد الأسماك، الامر الذي يعتبر منافيا لما تم الاتفاق عليه في عام 1995 وبموجب اتفاقيات أوسلو التي نصت على أنه سيسمح للفلسطينيين الوصول بغرض الصيد والترفيهٍ وأسبابٍ اقتصادية أخرى حتى 20 ميلا بحريا تمتد على طول الساحل يحيط بها 1 ميل بحري تستخدم كمنطقة عازلة على الحدود مع مصر و1.5 ميل بحري كمنطقة ممنوع الوصول اليها على الحدود مع "إسرائيل".

ووفقا لقانون البحار فان هذا الاتفاق لم يستند إلى أي اساس قانوني ويحق للفلسطينين وفق القانون الدولي المطالبة بمنطقة اقتصادية أكبر بكثير تتكون من حوالي 200 ميل بحري.

وفي عام 2000، وبعد اكتشاف نوبل انرجي مخزون الغاز في ماري-بي فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاقا على المنطقة البحرية في غزة لمدة 6 أشهر، وزعمت حينها "أن هناك حاجة لوجود منطقة أمنية بمساحة دائرية يكون نصف قطرها 7 أميال بحرية لحماية منشأة تخزين الغاز التابعة لنوبل انرجي وذلك كجزء من شبكتها الهائلة لتوزيع الغاز".

ويشير التقرير إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنذ العام 2000 وهي تقوم بمهاجمة وقتل واعتقال الصيادين من الأراض الفلسطينية بأمل اخراجهم من المنطقة، إلى أن نجحت خطتها في العام 2008، بتصدير الغاز عبر خط أنابيب العريش، أعلنت رسميا حصارها على البحر الفلسطيني تحت ذريعة "عملية الرصاص المصبوب" إلى أن استطاعت "إسرائيل" إنشاء ممر أمني حول خط أنابيب العريش يحميها من التهديدات الدولية.

ويشكل هذا الإغلاق للبحر الفلسطيني انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وبذلك

فإن "طلب 100" البحري والذي من خلاله أعلن عن الحصار البحري في الساعة الأخيرة من "عملية الرصاص المصبوب" في كانون الثاني عام 2009، والذي لا يزال قيد التنفيذ بعد حوالي 6 سنوات من انتهاء العملية.

مخطط "إسرائيلي" متكامل لاستنزاف الغاز والنفط من المتوسط

هذا ولم تكتفي "إسرائيل" بفرض حصار بحري على قطاع غزة فحسب وإنما منعت تطوير حقل غزة البحري والذي يقع 19 ميل بحري عن سواحل غزة، والذي كان مؤجراً لمجموعة بريتشي غاز البريطانية منذ عام 1999.

وكشفت المعطيات ان "إسرائيل" وضعت خطة للطاقة لعام 2004 يؤكد عزمها على الاحتفاظ ببحرية غزة كمصدر طاقة احتياطي للسوق ال"إسرائيل"ي.

ما تقوم به نوبل إنرجي و"إسرائيل" يعد جريمة حرب

وبحسب تقرير باور، فإن "إسرائيل" تستغل حاليا مسألة تطوير حقل غزة البحري كورقة مساومة لحشد الدعم لصفقات مربحة لتصدير الغاز من حقل ليفياثان للاردن. اضافة الى ذلك فإن إغلاق "إسرائيل" للمنطقة البحرية في غزة يمنع التنمية الفلسطينية للحقل المجاور لحقل غاز "نوا الإسرائيلي" والذي يعمل أيضا تحت إشراف شركة نوبل انرجي.

في عام 2011، استغلت نوبل انرجي وبسرعة الغاز من بئر نوا الشمالي في انتهاك للقانون الدولي العرفي الملزم بالمشاركة في تطوير التراكيب الجيولوجية المشتركة.

يذكر أن الاستغلال السريع للغاز يسبب ضررا للآبار ولا يمكن إصلاحه ما ينذر بان الفلسطينيين لن يستطيعوا استغلال الغاز في المستقبل.

ويعتبر هذا الاجراء ال"إسرائيل"ي مخالفة صارخة لحق الفلسطينيين في السيادة الدائمة على مواردهم الطبيعية وتقرير المصير، وهو يشكل انتهاكا للمادة 55 من لوائح لاهاي والتي قد ترقى إلى جريمة حرب بخصوص تدمير الممتلكات، وانتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف تحت طائلة العقاب بموجب القانون الجنائي الدولي.

"صيد "إسرائيل" القاتل"

للسيطرة على حقول الغاز التي تم اكتشافها في المتوسط وتبعد اميالا قليلة عن سواحل قطاع غزة، ولضمان عدم السماح لاي مطالبات فلسطينية بهذه الحقول كان ينبغي ل"إسرائيل" اتخاذ إجراءات تضمن عدم وجود اي انتقادات دولية، فاستخدمت الذريعة "الامنية" وكان الصيادون الفلسطينيون هم الطعم.

في التقرير الثاني الذي اعدته الباحثة الايرلندية "صيد "إسرائيل" القاتل" ترى أن "إسرائيل" شنت حرباً على صيادي قطاع غزة فاعتمدت على الشلل المتعمد لصناعة صيد الأسماك والهدف الاساسي هو تعزيز "أمن الطاقة ال"إسرائيل"ي"، وخلق سوق في الأرض الفلسطينية المحتلة يعتمد على استيراد الأسماك من "إسرائيل"، بالاضافة إلى كونها شكل من أشكال العقاب الجماعي.

وتعتبر الاجراءات الإسرائيلية من اغلاق البحر أمام الصيادين الفلسطينيين واستخدام قنابل الصوت، وإطلاق النار بشكل عشوائي، وقطع شباك الصيد الخاصة بالصيادين، بالإضافة إلى التدمير المتعمد للقوارب والاعتقالات، بأنها إجراءات منافية ومخالفة خطيرة لحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية والبيئية، خاصة أن "إسرائيل" كدولة احتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، لديها واجبات والتزامات تجاه السكان المدنيين المحميين بموجب القانون الدولي.

وخلال ما يسمى "عملية الجرف الصامد" التي شكلت هجوما عسكريا "إسرائيل"يا لمدة واحد وخمسين يوما على قطاع غزة، قامت "القوات الإسرائيلية باستهداف قطاع الصيد مباشرة" . فقد هاجمت "إسرائيل" ميناء غزة ودمرت 36 غرفة في حين قامت الزوارق الحربية الإسرائيلية بتدمير 92 قارب صيد على طول ساحل غزة.

ويمثل استهداف قطاع الصيد المتعمد تدميراً واضحا لأكثر الصناعات الرئيسية في غزة، حيث بلغ متوسط الهجمات على الصيادين منذ "عملية الجرف الصامد" معدل هجوم واحد يوميا. وقد تم تجهيز البحرية الإسرائيلية بسفن حربية من نوع "ساعار من الدرجة 5" والطوربيدات، وقاذفات الصواريخ، ومهابط الطائرات بالاضافة الى الحرب الالكترونية والشراك الخداعية - كلها للقيام بدوريات حول منصات الغاز. حاليا تقوم "إسرائيل" بالاستثمار في السفن البحرية معروفة باسم "فارس حماة البحر».

ومنذ عام 2001، تقوم "إسرائيل" بفرض قيود على صيادي السماك والذي "أدى إلى الصيد المكثف على مقربة من الشاطئ والذي بدوره أثر سلبيا على مخزون الأرض الخصبة وهدد قاعدة الموارد السمكية".

ويضطر الصيادون الفلسطينيون لصيد الأسماك الصغيرة في المياه الضحلة وهذا يهدد استمرارية صناعة صيد الأسماك، إذ أثر تقليل الحدود المسموح الصيد بها في عام 2009 من 6 أميال بحرية إلى 3 أميال بحرية من الساحل تأثيرا سلبيا على صيد السردين، الذي شهد انخفاضا بنسبة 90%.

وحسب التقرير الذي اعدته سوزان باور فقد انخفضت مخزونات الأسماك بنسبة 72% مما حرم الأسر الفلسطينية من مصدر غذائي غني بالبروتين والذي عليه انعكسات خطيرة على الأمن الغذائي.

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان 75% من السكان في غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية وينعدم لديهم الأمن الغذائي فيما 13% معرضون لخطر انعدام الغذاء.

غزة من مصدر إلى مستورد للسمك

وبسبب الاجراءات ال"إسرائيل"ية الخانقة وحسب الـ»UNCTAD " في عام 2012 فأن صناعة صيد الاسماك بالنسبة للفلسطينيين قد "انهارت تماما تقريبا".

وترافق مع إجراءات الاحتلال حملة مصرية في العام 2013 مما أدى إلى توقف واردات الأسماك عبر الأنفاق إلى قطاع غزة، والتي بلغت حوالي 118 طن شهريا سابقا. في الوقت نفسه، خفضت "إسرائيل" كمية السولار إلى قطاع غزة من 350,000 لتر يوميا إلى 60,000 لتر، مما حرم الصيادين في غزة من تعبئة الوقود لقواربهم مما عمل على الركود القسري لصناعة صيد الأسماك في قطاع غزة.

وتربح "إسرائيل" من تردي قطاع الصيد الفلسطيني حيث أنها تصدر سنويا 1,300 طن من الأسماك الى قطاع غزة بأسعار مبالغ فيها، وذلك ثلاثة أضعاف القيمة الذي كان يتم تهريبه سابقا عبر الأنفاق من خلال مصر.

كما وأدى الهجوم ال"إسرائيل"ي على محطة معالجة مياه الصرف الصحي في قطاع غزة في عام 2008 الى تلوث الحياة البحرية نتيجة مياه الصرف الصحي المفتوحة والتي تصب في البحر الأبيض المتوسط.

كما تسبب مياه الصرف الصحي 'آثارا تأنيثية' على الأسماك الذكور، التي لها انعكاسات واضحة وخطيرة على نجاح التكاثر. كما ويسبب تدفق مياه الصرف الصحي الى الإثراء الغذائي، الذي هو يضر بالإنسان عند تناول الأسماك الملوثة نتيجة زيادة مستويات الأمونيا.

ويرى التقرير أن السياسات والممارسات الإسرائيلية تهدف الى تدمير صناعة صيد الأسماك والتي تصل الى جريمة ضد الإنسانية في الاضطهاد والمقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية، بل وربما تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

من غزة

القيود المفروضة على حركة تنقل الأفراد والبضائع عبر معابر قطاع غزة تحول دون الاستفادة من فتح السوق الإسرائيلية أمام المنتجات الغزية

تقف الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها في معبري كرم أبو سالم وبيت حانون "إيرز" عائقاً وعقبة كأداء في وجه كافة القطاعات الصناعية ذات القدرة التصديرية، فالمشاكل التي تعترض آلية شحن ونقل منتجات هذه المصانع عبر معبر كرم أبو سالم إلى إسرائيل واشتراط الأخيرة إخضاع المنتجين الغزيين لإجراءات الفحص الأمني والتحري عنهم لفترة زمنية غير محددة قبيل صدور الموافقة على منحهم تصاريح سفر تخولهم بالتنقل من وإلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون حالت مجتمعة دون استفادتهم من القرار الإسرائيلي الذي سمح لأصحاب مصانع الخياطة في غزة بتصدير منتجاتهم إلى السوق الإسرائيلية اعتباراً من السابع من شهر تشرين أول الماضي.

الحدث- حامد جاد

بالرغم من أن قطاع مصانع الخياطة كان الأكثر استجابة للتعاطي مع القرار المذكور حيث سيتمكن اليوم "الثلاثاء" وللمرة الأولى منذ ثماني سنوات من تصدير أول شحنة من منتجاته إلى السوق الإسرائيلية، إلا أن هناك ما يهدد قدرته على العودة لتصدير منتجاته وفق ما كان عليه الأمر قبل منتصف عام 2007، فهناك مشكلة فواتير المقاصة والمشاكل الإجرائية الخاصة بإصدار الإرساليات ومتطلبات حصول صاحب المصنع على ما يثبت معاملاته الضريبية السابقة، هذا بالإضافة إلى التحديات الأخرى التي تواجهه على صعيد استعادة ثقة الشركات التي كان يتعامل معها قبل عام 2007.

وفي أحاديث منفصلة استطلعت خلالها "الحدث" أراء وتقييم القائمين على قطاع مصانع الخياطة ومنتجي الملابس تجاه القرار المذكور ومدى تأثير هذه العقبات على إنفاذ هذا القرار وتحقيق الاستفادة المرجوة منه اعتبر تيسير الأستاذ رئيس اتحاد صناعة الملابس والنسيج أن تحقيق الاستفادة المرجوة من القرار الإسرائيلي القاضي بالسماح لمصانع الخياطة في غزة بالعودة لتصدير منتجاتها للسوق الإسرائيلية وفق ماكان عليه الأمر قبل منتصف عام 2007 يتطلب بالضرورة معالجة وتذليل جملة المشاكل التي تعترض آلية شحن وإجراءات نقل منتجات هذه المصانع إلى إسرائيل.

مشاكل تعترض شحن المنتجات للسوق الإسرائيلية

ولفت الأستاذ إلى أن إمكانية نقل الشحنة مباشرة من معبر كرم أبو سالم إلى إسرائيل دون أن يتكبد المنتج كلفة نقل وتخزين شحنته في أحد المخازن في منطقة راهط في بئر السبع في حال أن تكون الكمية المصدرة محدودة، وبالتالي يتم تخزينها إلى حين وصول كميات إضافية من منتجين آخرين كي يتم نقل جميعها دفعة واحدة فإن ذلك يزيد من كلفة النقل ويبقي على بطء عملية التصدير، منوهاً في ذات الوقت إلى أنه في حال قيام المنتج بنقل شحنته المحدودة الكمية مباشرة إلى التاجر الإسرائيلي المستورد، فإن ذلك يعني اضطراره لدفع كامل كلفة النقل التي تتطلبها الشحنة الكبيرة.

وقال: «من أجل معالجة هذا الأمر لا بد وأن يتخذ الجانب الإسرائيلي تسهيلات جوهرية على معبر كرم أبو سالم تجنباً لحدوث خلل في النقل أو ارتفاع في كلفة النقل، فلماذا يتحمل المنتج المتعاقد على شحن كمية تقل عن 20% من حمولة الحاوية «كونتينر» كلفة نقل تعادل حمولة حاوية كاملة؟ وبالتالي لو كان إلى جانبه عدد من المصدرين الآخرين يتم اقتسام كلفة النقل بينهم، وفي ذات الوقت يتسنى لهم جميعاً إتمام عملية شحنها إلى التجار المستوردين في الوقت المناسب دون تأخير».

وأضاف: «يعاني كذلك قطاع إنتاج الملابس من عدة مشاكل أبرزها مشكلة فواتير المقاصة والمشاكل الإجرائية الخاصة بإصدار الفواتير والإرساليات حيث يشترط على المصدر إثبات معاملاته المالية وعدم وجود فواتير غير مدفوعة مترتبة عليه ولقد تم بحث الإجراءات المتعلقة بكيفية إصدار فواتير المقاصة بحيث تصدر فاتورة مع كل إرسالية شحنة موجهة لإسرائيل، وهناك الكثير ممن كانوا يوردون للسوق الإسرائيلية ليس لديهم فواتير مقاصة عن السنوات السابقة ويستوجب على كل شخص منهم الحصول على ما يعرف بخلو الطرف من الجمارك كي يستأنف نشاطه التصديري وهذا الحل حظي بدعم نسبي من قبل الاتحاد وإن كان تطبيقه على أرض الواقع يتطلب وقتاً، وقد لا يستطيع بعض المترتب عليهم مستحقات مالية الحصول على هذه الوثيقة التي تخولهم التصدير وفق فواتير المقاصة، أما المشكلة الأخرى فتكمن في أن العديد من أصحاب المصانع لا يمتلكون تصاريح سفر، وبالتالي هذا يعيق معاملاتهم المالية، فالكثير من أصحاب المصانع لا يمتلكون تصاريح سفر نظراً لإجراءات الفحص الأمنية التي يخضع لها كل من يقل عمره عن 55 عاماً، وهذا الإجراء تم العمل به منذ أسبوعين ولم يقدم الجانب الإسرائيلي حتى الآن ردوداً حول موافقته أو رفضه منح تصاريح سفر لآلاف طلبات التصاريح المقدمة له من قبل التجار ورجال الأعمال وأصحاب المصانع».

وأشار الأستاذ إلى أن من لديهم القدرة على التصدير للسوق الإسرائيلية ممن يستطيعون التغلب على المعيقات المذكورة يقدر بنحو ثمانية مصانع، وذلك من أصل عشرات المصانع التي كانت تصدر لإسرائيل قبل ثماني سنوات حيث حدث خلال تلك الفترة تغيرات عدة أبرزها فقدان عامل الثقة بين التجار والشركات الإسرائيلية التي توجه معظمها للاستيراد من الصين، لذا فاستعادة هذه الثقة بين الجانبين تتطلب فترة زمنية تنتظم خلالها إجراءات التسويق وتسليم شحنات البضائع حسب المواعيد المتفق عليها دون تأخير.

وتوقع أن يتمكن أصحاب المصانع من تحقيق الفائدة المرجوة من وراء عودتهم للسوق الإسرائيلية عندما يبدأون فعلياً بالتصدير لموسم الصيف المقبل حيث أن عمل مصانع الخياطة لموسم الشتاء الحالي كاد أن ينتهي، فكما هو معروف أن الأعداد للموسم الشتوي بدأ منذ شهر تموز الماضي وقرار السماح بالتصدير للسوق الإسرائيلية صدر في السابع من تشرين أول الماضي.

تواصل بين المنتجين والمستوردين

وبين أن هناك تواصلاً بين المنتجين الغزيين للملابس والشركات الإسرائيلية حيث يعول أصحاب مصانع الخياطة على التوصل إلى اتفاقات تقضي بتصدير منتجات للموسم المقبل الذي يبدأ فعلياً بتجهيز العينات في شهر آذار المقبل تمهيداً للبدء بعملية التصدير.

ونوّه إلى أن 140 مصنعاً مسجلاً في القطاع كأعضاء في الاتحاد وبالإضافة إلى المصانع غير المسجلة ليصل بذلك إجمالي العدد إلى 200 مصنع غالبيتها تعمل لتلبية احتياجات السوق المحلية في غزة، ومن عاد منها منذ نيسان الماضي للتعامل مع سوق الضفة فلا يزيد عددها عن 12 شركة بينما قبل عام 2007 كان عدد المصانع العاملة في القطاع 400 مصنع كانت تسوق لإسرائيل نحو 400 شحنة سنوياً وذلك حتى عام 2007 وكان عدد العاملين آنذاك يقدر بنحو 12 ألف عامل، وحالياً يقدر عدد العاملين بأربعة آلاف عامل، ومن الممكن أن يزدادوا إلى سبعة آلاف عامل حال معالجة المشاكل التي يعاني منها قطاع إنتاج الملابس وفي مقدمتها إعادة تأهيل المصانع والعاملين فيها: «كما نحتاج لبرامج تدريب تتطلب التفات الجهات

المانحة لتمويل هذه البرامج وتقديم المساعدات اللازمة لهذا القطاع».

نقل أول شحنة

من جهته أشار صلاح عاشور القائم على إدارة شركة عاشور للملابس الجاهزة إلى أنه سيقوم بنقل أول شحنة للسوق الإسرائيلية في منتصف الأسبوع الحالي وهي عبارة عن ملابس شتوية نسائية موضحاً أنه تمكن من إنجاز المعاملات اللازمة للتصدير والعودة للسوق الإسرائيلية.

وقال: «هذه الشحنة تعد الأولى منذ ثماني سنوات للسوق الإسرائيلية حيث كنا نعتمد بالأساس على هذه السوق حتى عام 2007 أما علاقتنا بالأسواق الخارجية فلقد استؤنفت بشحنة تجريبية قبل نحو عامين تم تصديرها إلى السوق البريطانية.

وقال: «الأمور ليست سهلة وهناك عدة عقبات تواجهنا في العمل أولها مشكلة الكهرباء ومشكلة انقطاعنا القسري عن السوق الإسرائيلية وحتى الآن لا نسطيع الحديث عن هذه التجربة ونتائجها كما لا نستطيع أن نعلق آمالاً على معبر كرم أبو سالم بسبب تكرار عملية إغلاقه، إضافة إلى المشاكل التي نعانيها نتيجة عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاح ماكينات الخياطة، فعلى سبيل المثال تعطلت منذ فترة إحدى الماكينات الأساسية الخاصة بالنسيج في مصنعي وليس هناك إمكانية لإصلاحها محلياً ما لم تتوفر قطع الغيار المفترض دخولها عبر المعبر».

60 يوم عمل سنوياً

وأوضح إن الفترة التي يعمل فيها مصنعه بكامل طاقته الإنتاجية والتشغيلية التي تشتمل على تشغيل 30 عاملاً لا تتجاوز أكثر من شهرين من كل عام من السنوات الثماني الماضية منوهاً إلى أنه ينتج البلايز الشتوية ويستورد خيوطها من تركيا وستشتمل الشحنة التي سيسوقها لإسرائيل على نحو ألف قطعة بنطال.

ولفت إلى أنه اعتمد خلال السنوات الماضية على السوق المحلية منوهاً في ذات الوقت إلى الإشكالية المترتبة على استغناء السوق الإسرائيلية عن مصانع الخياطة في غزة واستبدالها بالأسواق الخارجية خاصة سوق الصين، موضحاً أن شركته كانت تتعامل ما قبل عام 2007 مع أربع شركات إسرائيلية وتسعى حالياً لاستعادة العلاقة مع تلك الشركات وشركات أخرى.

ربط تصاريح السفر بالفحص الأمني

بدوره تطرق أحمد الغوطي الذي يمتلك شركة جولدن روك فاشن إلى اللقاءات التي عقدت مؤخراً في معبر بيت حانون «إيرز» بين ممثلي مصانع الخياطة والنسيج والقائمين على الشركات الإسرائيلية المستوردة لمنتجات هذا القطاع وماتم بحثه خلال هذه اللقاءات بشأن احتياجات أصحاب المصانع لتصاريح السفر ومعالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون على معبر كرم أبو سالم، مؤكداً أنه لم يتم فعلياً حتى الآن الاستجابة لهذه المطالب مما يبدد الآمال المعلقة على العودة للسوق الإسرائيلية ويقلص فرص الاستفادة من ميزة التسويق لإسرائيل.

واعتبر الغوطي أن القرار الإسرائيلي الصادر في السابع من شهر تشرين أول الماضي والذي قضى بفتح السوق الإسرائيلية أمام منتجات مصانع الخياطة والأثاث شكل بارقة أمل للمنتجين كي لا يظلوا محاصرين ضمن نطاق سوقي غزة والضفة فقط ولكن في ظل إجراءات الفحص الأمني التي فرضت مؤخراً لن يكون هناك فرصة للعديد من المنتجين للتحرر من العزلة المفروضة عليهم منذ سنوات.

وقال الغوطي: «لدينا الجاهزية للتعامل مع أي سوق فأنا أنتج الجينز الولادي والبناتي ويعمل في مصنعي 50 عاملاً وبالرغم من ذلك ليس لدي خطة عمل لأسبوع واحد بسبب القيود الإسرائيلية المذكورة وهذا الأمر له تداعيات خطيرة أقلها ضرراً أنني من المقترض أن أسافر إلى الصين للتعاقد على شراء مواد خام وإكسسوارات ولم أحصل منذ شهر على تصريح يخولني بالسفر فنظام الفحص الأمني أو التحري حال دون ذلك رغم أنني كنت أتنقل باستمرار وكنت من أوائل المصانع التي سوقت إنتاجها في الضفة، حيث قمت منذ شهر نيسان الماضي بتسويق كميات للضفة من ملابس الجينز بقيمة مليوني شيكل».

وأضاف: «كنت قبل سبع سنوات أتعامل مع أسواق مدن الداخل الفلسطيني الناصرة وشفا عمرو ويركا وحيفا وطمرة ولدينا زبائن أود استعادتهم في هذه الأسواق حيث يصعب الاعتماد فقط على سوق الضفة سيما في ظل الأوضاع الراهنة وانخفاض القدرة الشرائية هناك إثر الأحداث الأخيرة التي تشهدها الضفة منذ أكثر من شهرين، بالإضافة إلى أن سوق الضفة يعتمد إلى حد كبير على وارداته من الأسواق الخارجية».

وشدد الغوطي على أن الاستفادة من القرار الإسرائيلي المذكور يقتضي ضرورة إنهاء مشكلة إصدار التصاريح ومعالجة قضية فواتير المقاصة وتذليل العراقيل التي تعترض انسياب البضائع الصادرة عبر معبر كرم أبو سالم بما في ذلك تمكين أصحاب المصانع من تصدير الملابس وفق نظام القطع المعلقة داخل السلال كي تحافظ على جودتها والعمل على توفير الضمانات اللازمة لاستمرار فتح المعبر.

ثقافة

"التعليمات بالداخل"

حملة "سنحرر شاعراً بقصيدة".. تطلق العنان لمقولة الحرية من أربع مدن عربية

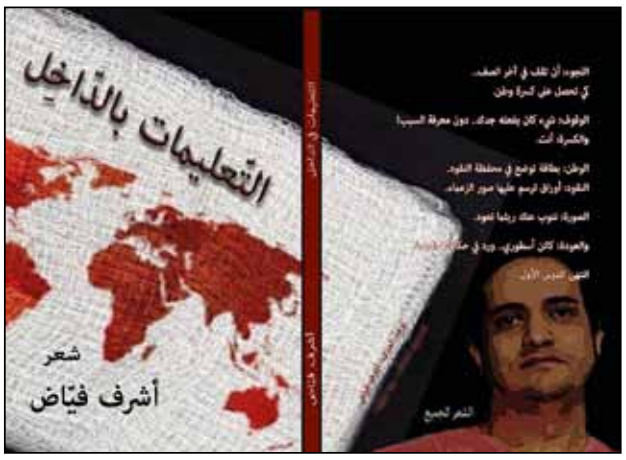

كتب: أحمد زكارنة - وكالات

انطلقت مساء يوم الخميس الماضي حملة "سنحرر شاعراً بقصيدة" التي نظمت من قبل مجموعة من الشعراء العرب تضامناً مع الشاعر الفلسطيني أشرف فياض، المحكوم عليه بالإعدام في المملكة العربية السعودية، على خلفية مزاعم تقول: إن مجموعته «التعليمات.. بالداخل»، التي صدرت قبل سبع سنوات (الفارابي)، تحتوي على «أفكار إلحادية.»

وتهدف الحملة التي انطلقت شرارتها الأولى من القاهرة، إلى جمع 100 قصيدة من مختلف البلدان العربية، لجمعها وإصدارها في مجموعة شعرية، فضلاً عن محاولة إعلاء الصوت لمقولة الحرية لأشرف ولكل سجاء الرأي من خلال قراءة شعرية لبعض قصائد الشاعر فياض، وأخرى كتبت للتضامن معه في أربع مدن عربية، هي القاهرة وتونس وغزّة ورام الله، ضمن أمسيات ينظمها عدد من الشعراء والكتاب والمثقفين في كل مدينة من المدن الأربعة.

ففي مدينة رام الله استضاف متحف محمود درويش أمسية شارك فيها الشعراء خالد جمعه وفارس سباعنة وأحمد عقل وعرفات الديك ومحمد دقة وهلا الشروف، وأدارتها الكاتبة الصحفية وفاء عبد الرحمن وسط حضور كوكبة من الكتاب والمثقفين والإعلاميين.

وفي القاهرة أدار الشاعر المصري زين العابدين فؤاد بدوره الأمسية التي استضافتها دار ميريت للنشر وسط العاصمة المصرية القاهرة، وشارك فيها عدد من الشعراء والفنانين والإعلاميين منهم عماد أبو غازي وزير الثقافة الأسبق، والكاتب جمال الجمل، والشاعر الغنائي إبراهيم عبد الفتاح والإعلامية شهيرة أمين والإعلامية منى سلمان والروائي وحيد الطويلة والشاعر رفعت سلام والشاعر محمد عيد إبراهيم والشاعر شريف رزق.

وكذلك أقيمت في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق بمدينة غزة أمسية في التوقيت نفسه أشرف عليها الكاتب ناهض زقوت وشارك فيها من الشعراء كل من ناصر عطا الله ورياض ابو رحمة ومحمود جودة وشفيق التلولي وناصر رباح ومحمود أبو صقر والشاعرة سمر المفلوح والشاعرة يسرا الخطيب

وفي مقر اتحاد الجهوي للشغل في مدينة نابل التونسية أجتمع عدد غفير من الشاعراء التونيسين في أمسية رمزية أدارها الشاعر والناشط جميل عمامي تضامناً مع فياض، حيث تمت قراءة بعض قصائده التي قدمها الشعراء عمامي وصابر العبسي وانور البوزيدي ولطفي الشابي ورضوان العجرودي وسعيف علي.

ووجهت الحملة نداء إلى المثقفين العرب للتضامن مع الأمسية بقراءة أشعار فياض في كل مكان – وتصوير هذه القراءات لرفعها بخاصية الفيديو على الإنترنت.. بينما قررت الشاعرة المغربية عُليّا الإدريسي قراءة بعض قصائد "التعليمات بالداخل" على طالباتها في المدرسة التي تقوم بالتدريس فيها. فيما قالت أستاذة الأدب الإنجليزي السودانية المقيمة في سلطنة عمان إنها ستنظم أمسية في بيتها لقراءة القصائد في التوقيت نفسه الذي تنطلق فيه أمسيات القاهرة وفلسطين وتونس.

وكان ديوان الشاعر الفلسطيني أشرف فياض "التعليمات بالداخل" قد زج بالشاعر في غياهب سجون المملكة العربية السعودية في حكم أولى خلص إلى سجنه لأربع سنوات و800 جلدة، إلا أن القضية أعيد فتحها لتتحوّل الحكم بالإعدام، بينما اطلقت حملة سنحرر شاعرا بقصيدة والتي بدأت فعالياتها الميدانية على الأرض انطلاقا من أربع مدن عربية، العنان لمقولة الحرية لتجابهة أحكام.

وقرأ الشعراء في أمسية رام الله قصائدهم التالية:

آخر سلالات اللاجئين

لـ الشاعر: أشرف فياض

تصيب العالم بعسر الهضم .. وبعض المشاكل الأخرى!
لا تجبر الأرض على التقيؤ ..
وابق قريباً منها .. جداً.
كسر غير قابل للجبر ..
ولا للإضافة مع أرقام أخرى
فأنت تسبب بعض الارتباك في الإحصاءات الدولية
***

اللجوء: أن تقف في آخر الصف ..
كي تحصل على كسرة وطن.
الوقوف: شيء كان يفعله جدك .. دون معرفة السبب!
والكسرة: أنت!
الوطن: بطاقة توضع في محفظة النقود.
والنقود: أوراق ترسم عليها صور الزعماء.
والصورة: تنوب عنك ريثما تعود.
والعودة: كائن أسطوري .. ورد في حكايات الجدة.
انتهى الدرس الأول.
انتقل إليك لكي تتعلم الدرس الثاني: ماذا .. معناك ؟؟
***

في يوم الحشر .. يقفون عراة.
وأنتم تسبحون في ما تصدع من أنابيب الصرف الصحي.
حفاةٌ .. هذا صحي للقدمين
لكنه غير صحي للأرض ..
***

من أجلكم سنقيم المنابر .. والمؤتمرات.
وستكتب عنكم الصحف بشكل لائق.
تم تطوير تركيبة جديدة .. للقضاء على الأوساخ المستعصية
وبنصف السعر فقط .
سارعوا للحصول على نصف الكمية.
فأزمة المياه حادةٌ جداً.
***

مفاوضات جادة ..
تجري لتأمين الرماد مجاناً .. كي لا تصاب بالاختناق
دون المساس بحق الأشجار في الحياة على الأرض.
تعلم ألا تستهلك الرماد المخصص لك ..دفعة واحدة.
***

علموك أن ترفع رأسك ..
كي لا تشاهد الأوساخ على الأرض.
علموك أن أمك الأرض
وأبوك ؟؟
تبحث عنه لكي تثبت نسبك.
علموك أن دموعك إسراف في استهلاك الماء
والماء .. كما تعلم!
***

الغد ..
يستحسن أن يتخلص منك.
فبدونك شكل الأرض سيصبح أفضل!
***

الأطفال عصافير ..
لكنها .. لا تبني أعشاشاً
في الأشجار الميتة.
والمفوضية العليا .. ليست مسؤولة عن غرس الأشجار.
***

استخدم نفسك .. ورقة ضغط
ورقة شعرٍ .. ورقة مرحاض
ورقةً كي تُشعل أمك نار التنور
وتخبز بضعة أرغفةٍ.
***

توقعات الطقس:
الشمس ترقد في الفراش .. لأن حرارتها مرتفعة!
***

العظام .. ويكسوها اللحم .. ومن ثم الجلد
يتسخ الجلد .. ويصدر رائحة كريهة
يحترق الجلد ويتأثر بالعوامل الخارقة للطبيعة
خذ أنت مثالاً!
***

لا تقنطوا ..
و أبشروا بالغربة التي منها تفرون!
تلك تدريبات مكثفة على العيش في جهنم وظروفها القاسية
إلهي .. هل جهنم في مكان ما على الأرض؟
***

الأنبياء تقاعدوا ..
فلا تنتظروا نبياً يبعث لكم .. ومن أجلكم من أجلكم يقدم المراقبون تقاريراً يومية
ويتقاضون أجوراً عاليةً
كم هو المال ضروريٌ
من أجل حياة كريمة!
***

فلافل أبو سعيد .. معرضة للتلوث
و المستوصف يعلن انتهاء حملة التطعيمات
لا تخش على أطفالك من التلوث .. مادام المستوصف موجوداً
***

نقل حي لوقائع حفل ملكات الجمال
«البكيني" جميل على هذه الفتاة
وتلك أردافها كبيرة بعض الشيء
خبر عاجل " ارتفاع مفاجئ في عدد الوفيات .. بسبب التدخين"
الشمس لا تزال مصدراً للضوء
والنجوم تتلصص عليك .. فسقف منزلك بحاجة للترميم
***

شجار عند الكراج ..
- لم تبلغ السيارة نصابها كي ننطلق
- لكن زوجتي تمر بالمخاض
- هذه الولادة العاشرة لها .. ألم تكتسب بعض الخبرة؟
تحذر التقارير من النمو السكاني العشوائي .. عشوائي .. تلك الكلمة التي أبحث عنها منذ زمن!
نحن نعيش في عالم عشوائي!
نحن ننمو بكثرة ويقف أطفالنا عراة ..
مصادر إلهام لصناع السينما ..
ولنشرات الأخبار .. وزيارات الوفود .. وللنقاش على طاولة الثمانية الكبار ..
نحن الصغار .. لا يستطيعون العيش بدوننا.
من أجلنا .. سقطت بعض المباني
وانفجرت بعض محطات السكة الحديدية – الحديد يتعرض للصدأ – من أجلنا ..
تكثر الرسائل المصورة
نحن ممثلون بلا أجر نتقاضاه ..
دورنا .. أن نقف عراة كما ولدتنا أمهاتنا .. كما ولدتنا الأرض .. كما ولدتنا نشرات الأخبار .. والتقارير متعددة الصفحات .. والقرى المتاخمة للمستوطنات والمفاتيح التي يحملها جدي .. مسكين جدي .. لم يكن يعرف أن الأقفال تغيرت!
جدي .. جدي .. فلتلعنك الأبواب التي تفتح بالبطاقات الرقمية .. ولتلعنك مياه الصرف الصحي التي تمر بجوار قبرك .. ولتلعنك السماء فلا تمطر .. لا بأس .. فعظامك لا يمكنها أن تنبت من تحت التراب .. التراب إذا هو السبب في عدم نمونا ثانية!
جدي .. سأقف في يوم الحشر نيابة عنك .. فعورتي ليست غريبة على الكاميرا .. هل يسمحون بالتصوير في يوم الحشر؟؟!!
جدي .. أقف عارياً كل يوم دون حشر .. ودون أن يضطر أحد للنفخ في الصور .. فأنا مبعوث سلفاً .. أنا تجربة الجحيم على كوكب الأرض!
الأرض ..
جهنم التي أعدت للـ .. لاجئين!

محمد دقة

وكأنّنا لم ننتبهْ
مرَّ السلامُ على قصائدِنا كما مرّتْ يدٌ في عتمةِ التابوتِ واختلستْ عبيرَ الموتِ منْ وجهِ الوليدْ
ولأنّنا لم ننتبهْ
صِرنا حُفاةً عندَ بابِ البيتِ، نَعرى من قصائدِنا،
شيئاً فشيئاً نستعيدُ خسارَةَ الأرواحِ
ينقذُنا اقترافُ الموتِ من وجعِ الحياةِ
يصُدُّنا خللُ الوجودْ
لكنّنا لم ننتبهْ
جُدْنا بما ملكتْ يدُ القنّاصِ من نهمٍ لنقطفَ وردةً سقطتْ على قلبِ الشهيدْ

أحمد عقل

أنا من بلاد نهمة للموت...
وطن نحيل وجائع مثل قط أجرب
نعم أنا من هناك.. حيث الأفكار والأحلام
ضيقة كأحذية قديمة
وحيث يموت البشر من أجل تراب لا يملكون
فيه كمشة أو فكرة
وبيوت مبنية على عجل من أجل حياة مؤقته
ومشانق تبنى من أغصانِ العصافير المحلقة
يا إله المخالب والأنياب والخونة
يارب الجهلة والمرتزقة
يا إمام القتلة والمقتولين
يا صوت التائهين
وصوت العائدين
يارب العاهرة والطاهرة
ها أنا أكتب شيئا من فتات هذا القلب
من بقايا شرايين محشوة بالكحول
والنيكوتين والحب
أكتب وأعجز
وأبدأ من حيث إنتهيت
أنا من بلاد نهمة للموت..
تأكل أولادها الطيبين بفرحٍ وحشي جميل.

رسالة متخيلة

عرفات الديك

عزيزي (أكس)
أعذرني.. لو كنتُ أعرف اسمك.. لناديتكَ به حتى اخضرت السهول..
لو كنتُ أعرف ملامحكَ، لأعدتُ رسمك بالورد..
لوشمتُك على طين السماء
لو كنت أعرف صوتك، لأفشيتهُ للجبال والوديان
كي تتهامس به الاشجار
اعرف روحك المتعبة الآن
وأدلق فيها ماء روحي كله، علها تؤنسك
أعرف كم هو موحشٌ، أن تتحول الأنفاس من حولك إلى سكاكين
وكم هو مؤلمٌ أن تأكل العتمة اعضاءك، واحداً تلو الآخر
فيما تفكر مذهولا..
من أين لهذه الأنياب المسننة، كلُ هذي الشهية لدمك
أعرف كم هو قاسٍ.. أن تشعر كم أنت وحيد
وأن تدرك أن الغبَاء يطفو مثل نفط ردئ على وجه العالم
في الواقع..
لا أعرف إن كانوا قد تمكنوا منك الآن
أو ما زلت مثل فارسٍ يتيم
يطارد الليل بسيوفِ الضوء والبصيرة
في الحالتين، ستنجو يا صديقي
هذا أمرٌ لن يعرفه القتلة.
طمئني أرجوك..
هل ما زال ثمة حبر في دمك؟!
أكتب الآن.. فرّغ مسدس قلبك في رؤوسهم..
تفتحّ مثل وردة لا تقلقها الريح.
علق الجدران بأحبال المشانق
أنكر عليك جسدك العادي، وحلّق.
ملاحظة:
أعتذر إذا لم يصلك عنواني مع هذه الرسالة..
تخيل، حتى الآن لم يعثروا على جسدي..
لكني أسمع الآن صديقنا يوليوس فوتشيك يقول:
نحن حبات البذور.. لا ننمو جميعاً عندما يأتي الربيع..
بعضنا يزهقه البرد.. وتدوس بعضنا الأحذية..
ويموت البعض منا في ظلام الأقبية..
غير أنّ كلنا، لسنا نموت.
صديقك البعيد.. لوركا.

هلا الشروف..

أصعد صوب نفسي في المنام
تلة خضراء حولي
والمدى ينساب مثل الغيم
أبيض
يغريني امتداد لا يحد
وخفتي مرئية حسية
وأكاد أمسكها على درج
الأعالي
أقفز
لا أطير
وليس يحملني جناحي صوب
أعلى
والهواء كما الفراغ
فارغ من كل شيء
لست عصفورا إذا!
أهوي، كما اختارت لي الفيزياء
فأخف في درب السقوط ولا
يكسرني ارتطامي
لا عظم يخرج من مكان ما
وليس يسيل من جنبي دم
ولا أخاف
لست من لحم إذا!
أخلو إلى نفسي بخيبتها
وأتركها بلا مأوى على حجر
التساؤل
والذئاب تنام من حولي كأني
لا أرى
أو لا أشم
كأني من ضباب سائل ينساب
في شق الظلام
ولا يبددني الهواء
لا صوت يشرق بي
ولا نحل يقرص تحت إبطي
وليس يشربني فتى تحت
الظلال
لا شهوتي بيضاء
ولم أحمل جنينا واحدا في
بطن قلبي
ليس يتبعني أحد
وحدة مرئية حسية
وتكاد تقتلني
لست من جسد إذا!
أعود أدراجي
الوقت ليل مطبق
والريح واقفة كأعمدة الإنارة
لا يحركها الفضول
أمشي ولا أبصر
عمياء مثل الليل
معتمة كدير في البراري
مثل كهف بارد لم تستبحه
الكائنات
فظل منسيا بدائيا وليس يرى
أمشي بلا هدف
وليس يتضح الطريق
ولا ينير الليل حولي
ظلمة مرئية حسية
وأكاد أمسكها كوجه ناتئ في
الجو
لا ضوء يخرج من صفاتي كي
أحدد قامة الأشياء
وحدسي ميت لا يستجيب
لست من نور إذا!
أصغي إلى لغة المكان
الطبيعة حية عذراء من حولي
وليس يخدشها عواء
ليس يؤذيها اقترابي من
حساسين اختلت في عشها
برية صماء تحكي عن خلاص
الآدمي بقتل فكرته عن الأشياء
والسحر يكمن في فظاظتها
ورقتها معا
برية مرئية حسية
وتكاد تخمشني
فأسقط في السؤال عن جدوى
البلاغ
في وضوح الوصف
وليس يسعفني جواب
لا يرددني الهواء كجملة
سحرية عن حكمة المعنى
ولا يؤولني احتمال
لا أسمي أو أسمى
لست من لغة إذا!
أخطو بإيقاع الأنا المدفون في
جوفي
ويدفعني خرير الماء صوب
النبع في
فأشعر بالسراخس تستجيب
لقدرة فوقية
وتطول ثم تطال محلي ثم
يخضر الهواء على حواف
البئر
ثم يخضر الجبل
خضرة مرئية حسية
وتكاد تبلعني
فأطل من نفسي على نفسي
وأعرف
لست من عدم إذا!

خالد جمعة

هو خلقة ولد طايش
حاسس حالو مجنون
بس عايش
يمد ايدو يلقّط ضو
نظَر عينو يلمّ الجو
يقولولو إعقل ولا بيسمع
يحددولو الخطاوي وما يرجع
ومهما سلسلو لسانو
ما بينفع
سارح في براري الرب ما همو
إلا طير مجروح
أو غضب أمو
والباقي ما بينحسبلو حساب
ما يردو عن ميلو حيط
ولا بيتسكر في وجهو باب
يمشي يفرفط غناوي ونايات
يقعد تتلملم في حجرو حكايات
ترفرف دوريات الشجر لو غنى
وكنا ننبهر ونقول: هاذا من عنا
ومرة هالولد قال كلمة
يمكن ألّفها
أو شافها في حِلمة
أجولو لابسين الليل كفوف
كانو صف، بس الجهالة صفوف
مدّوه ورا قضبان تتوالف مع العتمة
قالو: نحطو عالصليب؟
والا نرميه من قمة؟
والولد غريب بلاد سارح في ملكوتو
عارف ديتها نغمة ناي
وف لحظة بيموتو
أصلو العتم يمة، دواه الضي
وحطب الجهل يمة، دواه الكي
لحد اليوم، لو مريت من جنبو
بسمع ناي بيرندح كما بلبل
يخلص لحن روحو
ويعيدو من أوّل.

فارس سباعنة

في اليوم الأول بعد الإعدام
عذابُ القبر حقيقيٌ
ووجدتَ الثعبانَ الأقرعَ
والقبرُ يضيق
ملاكٌ شرسٌ وطويلٌ
يسألُ: من ربكَ، ما دينك؟
فتقولُ: النفطُ
أنا ابن النفط، أدينُ بدينِ النفط،
وأعبدُ رب النفط
تُشنقُ ثانيةً بجريمةِ فضحِ اللعبةِ
والإخلالِ بأمن الموتى
والتغيير
النصُّ هنا وهناك موحد
ونموذجُ ربكَ مكتوبٌ
حتى لسؤالِ التعبير.

ثقافة

ضفائر روح للشاعرة ديمة محمود
رحلة إلى عوالم زاهية بمشاعر متدفقة

قراءة: أيمن دراوشة

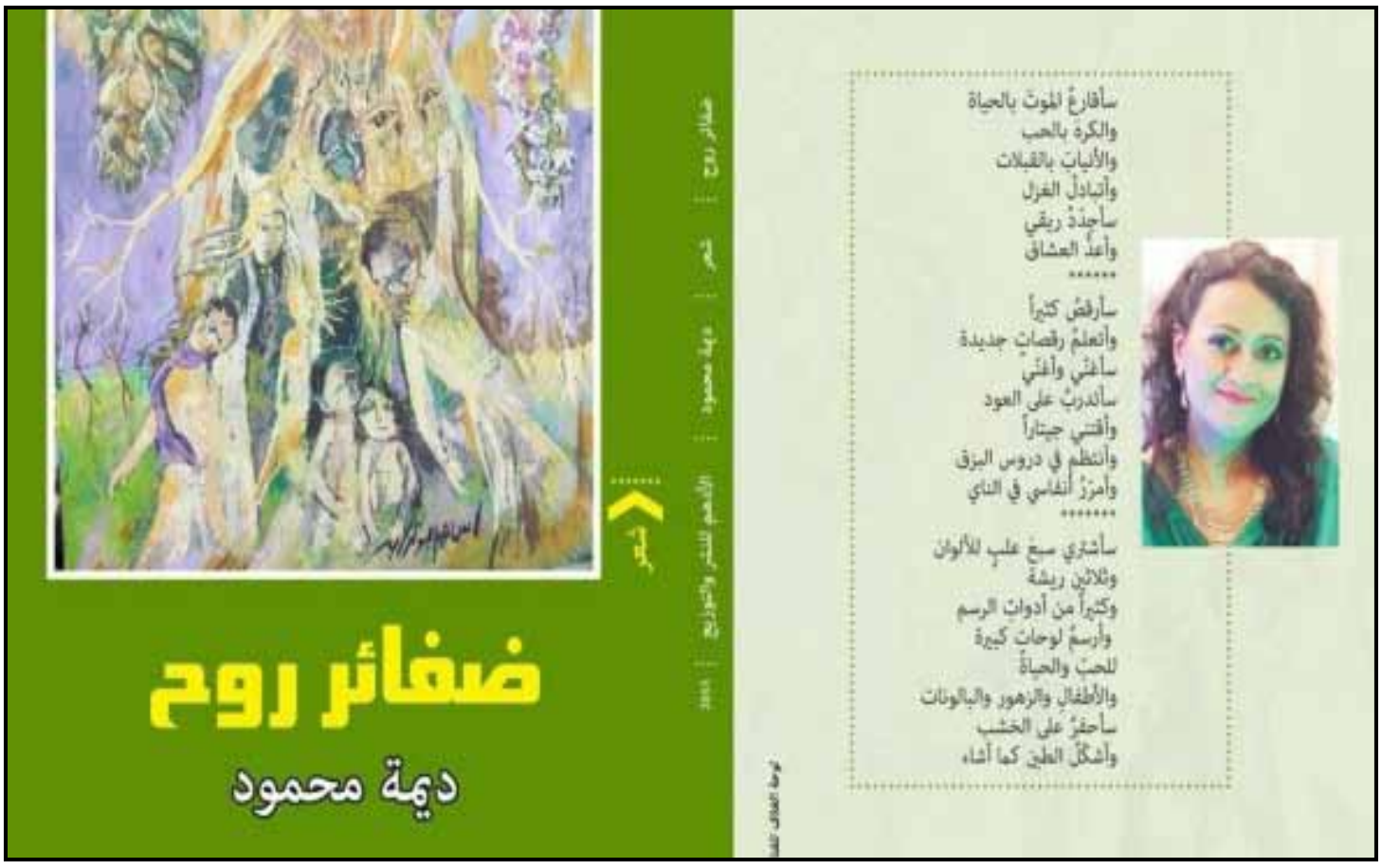

مقدمة

في ديوانها «ضفائرروح» تأخذنا الشاعرة ديمة إلى عوالم ملونة زاهية ، مليئة بالنبات من كل نوع، والطيور المغردة التي تقلّبها الحياة فنراها مرة سعيدة وتزقزق فرحًا ، وفي مرات أخرى تشدو بالألحان الحزينة.
وإذا كان الشعر هو دفق من المشاعر الملتهبة ، التي لا تتوقف إلا بانتهاء القصيدة ، فإن الشاعرة أجادت في التعبير عن مشاعرها المضطربة والتي تتغير بتغير الأحوال والأمكنة. يقول وردزورث: «الشعر هو التعبير الخيالي لشعور عميق داخلي يكون موسيقى الأداء لأنه فيض عفوي للعواطف القوية تنساب للشاعر بهدوء». (يوسف عزّ الدين. التجديد في الشعر الحديث. دمشق: منشورات دار المدى للثقافة والنشر. ط2. 2007م. ص 46)
وتخلل الديوان الكثير من الصور المبدعة التي عبرت بها الشاعرة عما يختلج في نفسها من غبطة وفرح، فكما يقول شيللي: «الشعر سجل لأجمل اللحظات وأسعدها لأفضل العقول وأسعدها». (المرجع السابق. ص 47)
في قصائدها تنوعت الموضوعات وإن طغى الحب على أغلب القصائد الحب للوطن، للحبيب، للأم... ولأن الشعر غير النثر ، فإنه عند الشاعرة ديما يمتاز بالصورة الشعرية التي ركزت عليها الشاعرة في قصائدها ، وكانت المحرك لموسيقى الكلمات المنسابة كشلال ماء متدفق. لذا جاءت بعض الصور غامضة ، والغموض غير المتكلف مشوق ، والإيحاء الموسيقي جميل ، ، وهذه هي قصائد شاعرتنا.

القسوة والظلم وحلم الانعتاق

تختار الشاعرة قصيدتها الأولى لتعبر عن حبها لمصر، وعن قدرة الوطن على التخلص من أمراضه الصعبة ، تقول الشاعرة في قصيدة «ستُزهرُ في نيلِكِ النّبيّات »:
«وأنا أودّعُكِ أيّتها الأميرةُ العتيقَ

أشعرُ بارتباك يغلّفُ دماغي
يعتريني بطءٌ لذيذ
وأنا أعقدُ ثنايا سُلّمِ الماء
وأدقُّ زوارقَ النور
تلكِ تمائمي التي أُرقيكِ
جلُّ الماء والنور
وديعتي إليكِ
ريثما تدركينَ العودةَ والنجاة
وستُدركين «.
تودع الشاعرة البلد وهي تقدم رجل وتؤخر أخرى ، يحس القارئ أنَّ الشاعرة مجبرة على الرحيل ، ولكن تستودع البلد الماء والنور ، وهما رمزان يشيران إلى الأمل بحياة مزهرة ، والانعتاق من القيود والطيران بحرية. وتضيف الشاعرة القول:
«أُوقِنُ بأنكِ لستِ البكماءَ ولا الضريرة
لكنّ الولاداتِ القَيْصريّةَ غالباً ما تتعثر
ليخرجَ إلينا أطفالٌ كالأقمار
تُنسينا وجوهُهم الدُريّةُ
كلَّ عذاباتِ الوحام
وكلَّ النُدوبِ وآثارَ الخياطة
وبقعَ الآلام ووخزاتِ الحُقن الوريديّة «.
أيها الوطن الرازح تحت نير الصعاب والقيود ، أنا على يقين إنك ستجتاز كل العقبات رغم الألم والوجع الكبير ، فأحلامنا أكبر من ذلك ، ولا فرح دون حزن في النهاية ، فلا بد دون الشهد من إبر النحل. فالأوضاع متقلبة ولكن في النهاية سيزهر الفرح ، وستبدع الأرض جنتها المليئة بالقصب وسنابل القمح ، والأحلام المحلقة كالطيور التي لا بدَّ أن تصل إلى منتهاها. تقول:
«والقياماتُ تعلو وتهبط
تفورُ وتسكُنُ مراتٍ ومرات
قبل أن تنْبلجَ عنْ ردهاتٍ من
الجِنان والخيالِ والقصَبِ والحِنطة».
لا تنسى الشاعرة التفكيرَ بالفقراء والمعدمين ، إنَّ الوطن وإن قسى على أبنائه لحظات ، فإنه لا بدَّ أن يعطي حنانه وعطفه بلا حدود لهم ، فهو قادر على مسح أوجاع الكادحين ، وإزالة ما ران على وجه البسطاء من سواد ناتج عن توحش المدنية ، فالأرض تمنح بلا شروط ولكنها تحتاج أيضًا إلى الأيدي الحنونة التي تربت عليها ؛ لتزداد قوةً وعنفوانًا لتقهر فيروس المرض وتدوسه ، تقول:
«وتجلوَ زنودَ الكادحين من العرَقِ والتراب
وتنفضَ عن تجاعيد وجوهِهم أدخنةَ الانتظارِ
وعوادمَ حافلاتِ النقل
وتعطيَهم نعالاً جديدةً بدلاً من تلك المهترئة
وتطهّرَ أكبادَهم ودماءهم من الفيروس اللعين
«.
لذا الشاعرة لا تستسلم تماما كالأرض الطيبة المحبة التي وإن عانت اليبس والجفاف ؛ إلا أنها قادرة على إعادة الاخضرار إلى ربوعها بسواعد أبنائها ، وحلمهم المشترك ، تقول:
«سأحتفي بحلُمي على عنُقكِ
وأرتعُ في وسائد الغبطةِ
وننتشي معاً ولو بنبيذٍ رخيص
بقدر ما تحملينَ من قمحٍ وماء
وبقدر ما تُنبتينَ من أرحامٍ ولغة
بقدر ما تُزهرُ في نيلِكِ النُّبيّات».
إذن بالفعل الإيجابي والفاعلَ من أبنائها تحيي الأرض نفسها من بعد ممات ، بدموع الفرح ، وقطرات الحلم المسال على ترابها والممتزج بنهرها الخالد ، ليزهر الأمل قويًا وعصيا على الانكسار.
تقول الشاعرة في قصيدة «الدّوري»:
«ينكسرُ جناحُه
الدُّوري
يستكينُ على الغصن».
تعاني الشاعرة من ضياع الحلم وقهره ، يكسر قلبها لرؤية الحياة تفر منها ، تهدأ وتستكين وكأنها تستسلم للواقع المزري. تأخذ فسحة للتفكير، فالدوري ما زال يحاول:
«لا يتراجعُ عن الفكرة
هدنةٌ من الطيران
يحلّقُ أعلى».
ولا يكف عن محاولة الطيران وتحقيق الحلم اللذيذ بالحرية ، فالواقع قد يكسرنا في مواجهتنا له ولكنه يفشل بهزيمتنا وسحقنا إن نحن عرفنا الإرادة التي لا تلين، والتصميم الجبارعلى التمسك بالحياة غير

محدودة الفضاء. تقول:
«قشٌّ في المنقار
وعشٌّ جديد
حبٌّ وشريك
زهرٌ يتفتّح».
طائر الدوري الجميل الذي يكسر جناحه ، وظهر أنه قد استسلم للموت ، يدهشنا بقدرته على الاستمرار ، وهزيمة الجدران التي تقف في وجهه ، فها هو يعود إلى الحياة بنفسية مرتاحة ، وقلب صلب لا ينكسر فقد استفاد من تجاربه الماضية ، وهو ينجح في استغلال اللحظة في بناء بيته من جديد ، والبدء من جديد ، فكأنه قد حقق ولادة ثانية قادرة على طرد السجن والظلام.
إنَّ الشاعرة ترتبط بالمكان بوشائج قوية ومن الصعب انفكاكها ، وهي تحلم كما يحلم كل فنان وشاعر «أن يفك الأسر ويمنح المكان ما يليق به ، سواء أكان مكان الذات (الجسد) أم المكان (الأرض والوطن)، أم القصيدة التي هي مكان لتجليات الاثنين معًا ولتجليات الروح والفكر التي تحتشد بهما الذات).
(فاطمة الوهيبي. المكان والجسد والقصيدة المواجهة وتجليات الذات. الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي. ط1. 2005. ص 173)

لذا لا غرابة أن تقول في قصيدة «انتثار»:
«على قارعة الضجيج
انتثرتُ شقشقاتٍ لسنونو
يراودُه الانعتاقُ من كلّ شيء
إلا رذاذَ المدِّ المستحيل من الجزْر
ويَلتهمُ المُزنَ على عَجَل
ليقبضَ على حبّات المطَرِ
تحت جناحيه
ثمّ يستنشقُها ويتدثّرُ بها
حبّةً حبّة
في خشوعٍ وتصوّف».
فالإنسان وحدة القادر على الإحساس بالمكان ، وهو القادر على نبش كل سنتمتر فيه ليعثر على ما يبحثه عنه ، ولا شك إنَّ الشاعرة حالفها الحظ باستخدام السنونو رمز الحرية والسلام والمحبة مع المطر رمز الخير والنماء والطهر والنقاء والبداية الجديدة لتعبر عن توقها للحرية والطيران في فضاء رحب والاختلاط بحبات المطر المنهمر. فرغم كل شيء على الإنسان أن يقاوم منغصات الحياة ، ويثور ضد الظلم والاستعباد والقهر ، عليه أن يحافظ على كنوزه الماضية ؛ ليصمد أمام تيار الحياة الجارف ، تقول في أبيات من قصيدة «دُحنونةٌ* وحيَوَاتٌ أخرى»:
جناحٌ مكسور
وتسعُ زجاجات
وأربعون قصيدة
وغصنٌ ذابلٌ لدُحنونة
تطايرتْ بتلاتُها بعد اليَباس».
فقد تضربنا الحياة ، وتفشلنا وتحد من تقدمنا ؛ في سبيل تحقيق أحلامنا إلا أنَّ الإنسان باستطاعة منازلة الحياة والتفوق عليها ، بامتلاكه لماضٍ زاهر، وحاضرٍ مليء بالعمل والإبداع لبناءً مستقبل لا تشوبه شائبة ، تقول في نفس القصيدة:
«وعشبُ ذاكرةٍ مازال وحدَه ينمو
يُعرّش من خطوط الجبين».
ويقع اختيار الشاعرة على قصيدة «تَوحُّد» لتختم به رحلتها في عالم الشعر الممتع والحالم بغد أفضل ، تقول:
«عزف القمرُ لحنَ الريح
وضع نجمةً أو نجمتين
عقد ربطةَ عنقه
و راحَ يغوصُ
في الطريقِ المرصوف
بين الياسمِين والزنبق
التأمَ مع كلِّ الموجودات
وردّدَ مقطوعةَ العنفوان
تبتّلَ في أهدابِ قرنفلة
عانقَ صفصافةً عند ضفّةِ النهر
خاطَ
هدهدتْه بنفسجةٌ
فَصحا من وَسَنه
واستحالتْ أنفاسُه صهيلاً
فانبثقَ فرَسُه
أسرعَ الخطا نحوي
صار وجهاً واحداً
تجلّى أمامَ عينيّ
في كلِّ وجوه الزحام
وفهمتُ كيف يُذيبُ الحبُّ
وكيف يُنبتُ الشّوقُ
وجهاً واحداً
في وجوهٍ كثيرة
ويُوقدُ ظَهر الريح
لِلقاءٍ ممكن ..».
ومن خلال الألفاظ (قمر، نجمه، الغيم، النهر، فرسه) وعبر الأزهار الشذية في القصيدة (الياسمين، الزنبق، قرنفلة، صفصافة، بنفسجة) والأفعال المضارعة (يذيب، يوقد) تظهر لنا الشاعرة إيمانها التي لا يتزعزع بقدرتها على الاستمرار في الحياة ، وفي المكان الذي تشتهيه ، صانعة لنفسها عالم جميل وعذب يكاد يشبه جنة أرضية متغلبة على كل الآلام والهواجس وواضعة حدًا لها بحد الريح التي تتواطأ معها وتصبح طوع أمرها لتحقيق أمانيها ورغباتها الجامحة.

قوافل زهر

بقلم: مرمر عمر القاسم الأنصاري

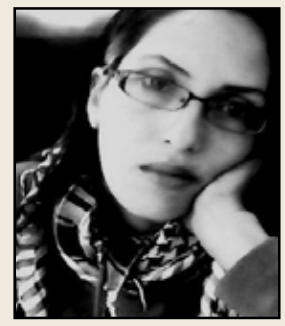

السّماء قريبة جداً. حين تغلق كل الطرق بوجهك يبقى السبيل الوحيد لتحقق الحلم الكتابة عنه. تسعى هذه الورقة إلى قراءة رواية «السّماء قريبة جداً» لمشهور البطران من خلال النظر في طريقة السّرد الروائي في توظيف عناصر منتقاة مستمدّة من معاناة الشعب الفلسطيني بهدف إقامة خطابه الرّوائي الخاصّ وربّما دس آرائه الخاصة كذلك. وإذا كان المقصود بالمعاناة العامّة المعروفة، فقد يكون الأمر بحاجة إلى بعض التّوضيح فيما يتعلّق بمعاناة أسر السجناء ثم السجناء المحررين، خاصة وأن الرواية تتناول حقبة زمنيّة قريبة تمت خلالها العديد من عمليات اغتيال لسجناء خرجوا من السجن بناء على اتفاقيات تبادل وخلال المفاوضات الفلسطينية «الإسرائيلية. ومن خلال النظر في تفاصيل دقيقة تتعرّض حياة الأسرى وأسرهم لتجاهل في العادة. ولكنّ هذه التّفاصيل ليست هي في ذاتها مركز اهتمام هذه الرّواية، ولكنّ مشهور البطران استخدمها بالدّلالات لكي يقدّم تفسيراً أفضل وصورة أكثر دقّة لمعاناتهم في سياقها العام أو الكبير. مثل المذكّرات والرّسائل الشخصيّة، والذاكرة الشّفوية، والصّور العائلية، وكذلك أشياء أخرى مثل المهارات الّتي يكتسبها السجناء، فهو يبحث في ممارسة البشر اليوميّة لحياتهم وصولاً إلى قراءة ملامحهم التّاريخيّة الّتي تندرج في السياق الزّمني العام، وتلتقي من هذه النّاحية مع فروع معرفيّة مجاورة مثل الأنثروبولوجيا التّاريخيّة، والتّاريخ العقلي الثّقافي والاجتماعي. يطرح الروائي مشهور البطران في روايته «السّماء قريبة جداً» بين أيدينا موضوعاً آخر نستعين به لمعرفة كيف جرت بعض الإسقاطات وكيفية تجنيد العملاء، بأسلوب جيد وموضوعي يرفع من مستوى الفطنة ولعلّه يساعدنا على تطوير النظرة النقديّة لأي علامة استفهام نجدها في أي علاقة كانت لتوخي الحذر اللازم. بسرد قصصي جميل يصور الكاتب شخصيات فردية من خلال سلسلة من الأحداث والأفعال والمشاهد، وما صحبها من تحرر الفرد من رقة التبعية الشخصيّة «القبائلية» زيدون، وعزّت، نبيلة وأمل، شخصيات لكلّ منها اختلاجاتها وتداخلاتها وانفعالاتها. والأكثر تطوراً وتغييراً في الشكل والمضمون بحكم موقعه وما لهُ صلة بالمجتمع الفلسطيني وإشكاليّة العلاقة ما بينه ومابين الكفن، وفن المقاومة كخيار مفروض وإن كانا يعدان أساساً واحداً من الأسس التي قامت عليها رواية الثورة الفلسطينية. كما تتناول الرواية مشكلات الحياة ومواقف الإنسان منها في ظل التطور الحضاري السريع الذي شهده المجتمع الإنساني خلال هذا القرن وما احتوته هذه الرواية من قواعد اجتماعيّة ترجع إلى نقد النزعة القبلية والعشائريّة وأصولهما. ليس ثمة بطل واحد من بين شخصيات الرواية، فكلّ شخصية هي محور منفرد يلتقي والشخصيات الأخرى في بطولة تتجسّد في حياة جمعت الأبطال معاً ليشكلوا حياة كاملة في قالب كتابي يكشف عن نفسية الشخصيات وإحياء مناخ دلالي عميق على امتداد الرواية، كما أنه كشف عن دوافع الشخصيات وطباعهم سمادار الشخصية اليهودية ووالدها لم أفهم الغاية من ظهور هاتين الشخصيتين في الرواية مع إبراز وجود «اليهودي الصالح» ولست أدري إن كان ذلك رأي الكاتب في شأن وجود يهود صالحين في أرض محتلة من قبلهم، وادعائهم الوقوف إلى جانب الفلسطينيين في قضيتهم ضد الإحتلال، ثم جعلهم يبدون كضحية للاحتلال مثلهم مثل الفلسطينيين. أو كما جاء على لسان الراوي "سمادار وأمل ضحة الإرهاب" مع أن سمادار قتلت بأيدٍ فلسطينية وأمل تعرضت للعنف والقمع على أيدٍ صهيونية، وهنا كأن الكاتب يقول بطريقة غير مباشرة بأن الدفاع عن الأرض ومحاربة الوجود الصهيوني على أرض فلسطين بالرصاص يعدّ جريمة إرهابيّة، ولعلّ الروائي هنا لم يقصد ما ذهبت إليه إنما نظر إلى كل حالة بحيادية وتعامل مع "سمادار" كضحية كونها ابنة ليهودي يعارض وجود الاحتلال.

مقالات

صـريح العبـارة

مسيحيو الشرق... والعهدة العمرية

بقلم: تيسير الزّبري

منذ فترة ليست قصيرة تراودني فكرة الكتابة عن أسطر من تاريخ المنطقة التي نعيش بها، إدراكاً من أن قسماً كبيراً من أبناء جلدتنا لا يعرفون بها. وقبل أن أقول ما يخالجني من أفكار أسجل إعجابي الشديد بالتطور، ولو كان محدوداً، من الجرأة في تناول صفحات من تاريخنا الشرق أوسطي، وتحديداً تاريخ الأديان السماوية في منطقة الشرق ومن انتعاش روح النقد والمراجعة ورفض التسليم بالمسلّمات التي بنينا عليها أفكارنا منذ مئات السنين دون أن نتفكر بها أو بصحتها ولا حتى بسلامة مقاصدها!

هكذا، ودون أن ندري وقعنا في أسوأ أنواع الصراعات وأكثرها قساوة ودموية في تاريخ البشرية من انتشار حالة القتل على الدين أو الطائفة أو الملّة، وبانتشار القتل بمن ليسوا من أتباع هذه الديانات (السماوية) كما حصل مع الأزيديين في الشمال العراقي، وكما يحصل الآن في سوريا والعراق وليبيا واليمن من مسلمين ومسيحيين!

من الصفحات التي مررنا عليها مرور الكرام، وبفعل «المسلّمات»، هو تاريخ مسيحيي الشرق، والتعامل معهم باعتبارهم خارجين عن تاريخ المنطقة، وهو التاريخ الذي يمتد لأكثر من الفي عام، بل والقفز عن هذا العمق إلى تاريخ حديث نسبياً كتاريخ الغزوة الأوروبية الاستعمارية الأولى، والتي أطلق عليها الحروب الصليبية (ذلك من أجل إعطائها صفة القداسة كما هي كل الفتوحات والحروب الدينية)، وجرى إخفاء مسبباتها الاقتصادية في عهود الإقطاع الأوروبية وحروب أمراء الإقطاع على اقتسام الأرض واستعباد البشر لخدمة طموحاتهم المادية...

لقد مرت على مناطق الشرق العربي شعوب وأقوام مختلفة من الساميين، كما مر عليها دعاة الأديان «السماوية» وأنبياؤها من إبراهيم الخليل إلى النبي موسى واليسع، ومنها وبعد مئات السنين جاء المخلص السيد المسيح لينقذ الناس من ظلم تجار اليهود واستعبادهم للناس... وهي صفحات مليئة بالقصص والخرافات، كما تحتوي على جرائم كبرى إلى ما هنالك من أساليب لا يمكن قبولها في عصرنا الراهن حيث حقوق الإنسان وحرياته في الاختيار الديني والاجتماعي... إلى كل ما هنالك من أساسيات الحضارة الراهنة....

مسيحيو الشرق ومنها بلادنا فلسطين وفي الجوار منها بلاد الشام عامة ومن الغرب أقباط مصر وفي أعماق بلاد الرافدين من الآشوريين والكلدانيين والسريان (الآراميين) وهم من الأقوام السامية ومن القبائل الكنعانية التي هاجرت من الجزيرة العربية بعد سنوات القحط والعطش والجوع (وخاصة بعد انهيار سد مأرب).

مسيحيو الشرق سبقوا المسلمين في البلاد وخضعوا في سنوات ما قبل انتشار الدعوة الإسلامية إلى الحكم الروماني، بل أن أحد أباطرة الرومان كان من سوريا، ونحن نتحدث عن أكثر من ألف وخمسمئة عام لا بد وأن نأخذ عادات حروب تلك الأزمنة وانتشار عادات السبي للنساء وقتل رجال القبائل أو استعبادهم، إلا أن أصحاب الدعوة الأسلامية وأمراءها وبشكل خاص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد أحدث تطوراً هاماً وأساسياً في العلاقة ما بين جيشه الفاتح وبين أهل المنطقة وأصحابها من المسيحيين لا تقوم على السبي أو الاستعباد، بل تقوم على منحهم الأمان وعلى كامل حقوقهم وحصولهم على حق ممارسة شعائرهم الدينية وحريتهم في تقبل الدعوة الإسلامية أو رفضها، وقد احترمت تلك العهدة العمرية في العام 638م كل العقائد والحقوق للمسيحيين والأمان، ونصت على أن يكونوا معافين من «الجزية والخفر والواجب، ومسلّمين من كافة البلايا في البر والبحور، وفي دخولهم للقيامة وبقية زيارتهم، لا يؤخذ منهم شيء»... أين نحن الآن من تلك القيم السامية التي وردت في العهدة العمرية أمام ما نشاهده الآن من جرائم بحق أصحاب الديانات أو الطوائف أو الملل في منطقتنا؟!

المسيحيون في هذا الوطن ليسوا رعايا وليسوا أقليات ولا يتمنّن عليهم أحد في وطنهم، ولا يحاول أحد أن يستلب منهم حقوقهم، ولا يجب أن تصاغ أية قوانين تنتقص من حقوقهم، لأن في ذلك ليس عدواناً عليهم فقط، بل تزوير فاضح لتاريخ معروف وموثق وناصع فوق رؤوس الأشهاد، هو أولاً وأخيراً تاريخنا جميعاً.

روى في الفكر والسياسة

" مِرْوَحةُ الإمبراطوريَّات"

بقلم: رائد دحبور

منذ مطلع القرن التَّاسع عشر - تاريخ ظهور إرهاصات بداية الثورة الفرنسيَّة - وصولاً الى نهاياته - مع اكتمال قُرص الإمبراطوريَّة الإنجليزيَّة التي كان لا يغيبُ عنها قُرص الشَّمس فوق الكوكب؛ مروراً بمنتصف القرن الماضي - موعد تسلُّم الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إرث إنجلترا الاستعماري عبر العالم، كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية الكبرى؛ وحتَّى يومنا هَذا؛ ما زال العالم يعيش ضمن مِرْوَحة ثلاث إمبراطوريَّات تغدو وتروح على مساحات جغرافيا ووجدان ولحوم بني البشر؛ أوَّلها: إمبراطوريَّة الإشعاع الثَّقافي الفرنسي، مُتَمثِّلاً ذلك بالفرانكوفونيَّة القديمة والجديدة وفعليَّاتها وتجلياتها. وثانيها: إمبراطوريَّة اللُّغة الإنجليزيَّة، مُتمثلاً ذلك بعالميَّة اللغة الإنجليزيَّة في مجالات العلوم ولإعلام وفي فضاء لغة السِّياسة والدُّبلوماسيَّة؛ وثالثها وأهمُّها: إمبراطوريَّة الدُّولار الأمريكي المدعوم بالعضلات العسكريَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ضمانة استمرار وامتداد نفوذها السِّياسي والاقتصادي الفعلي والمعياري والَّذي استندَ ابتداءً إلى ضخامة حجم التكنولوجيا الأمريكيَّة، وضخامة حجم ودور المفاهيم والإعلام الأمريكي ومؤسَّساته المختلفة، وإلى سلطة الشَّركات الأمريكيَّة الكبرى ومؤسَّسات الأعمال العملاقة العابرة للمحيطات وللاقتصاديات عبر العالم، وإلى منظومات العلاقات العامَّة الدَّوليَّة في مناخ سيادة ثقافة ومفاهيم العولمة الثقافيَّة والاقتصادية وسطوة روافعها الثَّلاث – البنك الدَّوليَ وصندوق النَّقد الدَّولي ومنظمة التِّجارة العالميَّة، وما للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة فيها من حصَّة الأسد في غابة نهب الثَّروات تحت عناوين برامج تنمية العالم المُتخلِّف أو العالم الثَّالث، وضمن برامج إعادة الهيكلة، وتحرير التِّجارة الدَّوليَّة.

ارتبطَ مفهوم – الضَّخامة وكِبَر الحجوم - Huge بثقافة المجتمع الأمريكي – بل حتَّى بحجم أجساد طلائع المهاجرين الأوربيين وضخامة الأدوات التي استخدموها، وأثر أفعالهم وأعمالهم، تلك الطَّلائع الَّتي عبرت المحيط إلى البلاد الجديدة - منذ أنْ نشأ ذلك المجتمع الأمريكي الفريد بفعل فيضان نهر الحضارة والثَّورة والنَّهضة المعرفيَّة والصناعية الأوربيَّة المتدفِّق إلى شواطئ أوروبا على المحيط الأطلسي وفي عمقه وصولاً إلى شواطئ البلاد الجديدة في القارَّة الأمريكيَّة، مُعبِّراً عن فائض قوَّة وعافية المجتمعات الأنجلو سَكسونيَّة وجشعها ورغباتها ودوافعها الاستعمارية المتَّصلة بضرورات النُّمو الدِّيمغرافي والصِّناعي والاستهلاكي في مناخ التَّنافس الاستعماري، ومن ثمَّ الإمبريالي على مساحة جغرافيا العالم بقارَّاته الخمس، وتحديداً قارَّتي آسيا وإفريقيا، وفي القلب منهما منطقة الشَّرق الأوسط، عِوضَاً عن التنافس داخل القارَّة الأوروبيَّة نفسها، ممَّا أفرزَ حربين عالميتين في غضون أقلَ من ثلاثة عقود من الزَّمن – ما بين عامي 1914إلى1939 والَّتي دخَلتْها الولايات المتَّحدة بانتهازيَّة واستغلَّت نتائجها بانتهازيَّة أكبر.

إنَّ أولى الدَّلالات السيكولوجيَّة والواقعيَّة والتَّطبيقيَّة للمصطلح الإنجليزي Huge في الثَّقافة الأنجلو سَكْسُونيَّة كانَ زيادة وفورات الحجم الهائل تكنولوجيًّا وصناعيًّا وبنيَويًّا واقتصاديًّاً واستهلاكيًّا، بما أملاهُ ذلك من ضرورات التَّوسُّع والامتداد والاستحواذ والابتلاع ومن ثمَّ عسر الهضم، تعمَّقَ ذلك المفهوم بأمركة أوروبا في أعقاب الحرب العالميَّة الثانية ضمن ما عُرِفَ بمشروع - مارشال – ثمَّ امتدَّت أذرعه الإخطبوط الأمريكي ابتداءَ من بحر الصِّين وجَنوب شرق آسيا شرقاً وصولاً إلى حوافِّ القارَّة الإفريقيَّة على المحيط الأطلسيَ غرباً، إضافةً إلى محاولة ابتلاع القارَّة الأمريكيَّة الجنوبيَّة برُمَّتها.

هذا ما ميَّزَ سياق سلوك وحركة العملاق الأمريكي ألـ –HUGE – طوال الوقت، لكنَّ أعراض عسر الهضم، وثِقْل أوزان زيادة وفورات الحجم الَّتي أصابت الإمبراطوريَّات السَّالفة كان لا بدَّ لها أنْ تُصيبَ هذا العملاق، ممَّا يدفعه إمَّا لفقدان التَّوازن، أو التراجع ومن ثمَّ ضمور وانحسار دوره.

ربما هذا ما تنبَّهت له الإدارة الأمريكيَّة الأخيرة، وربما هذا ما دفعها إلى ممارسة نوعاً من سياسة الانكفاء النِّسبي عن أكثر من مساحَة من مساحات نفوذها الإمبراطوري التَّقليدي العريق عبر مناطق مختلفة من العَالم، وهذا ما يدفعها للقبول والاعتراف الضِّمني بمصالح وبدور وسلوك بعض القوى الإقليميَّة في الوقت الحالي في منطقة الشَّرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وهذا ما دفعها مؤخَّراً إلى المشاركة في المنظومات والتَّكتلات الاقتصادية الكبرى، كمجموعة العشرين، وهذا ما يدفعها الآن باتِّجاه تفعيل منظمة – نافتا – كمنظومة أمنية واقتصاديَّة والتي تضمُّ حصراً الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وكندا وبعض بلدان أمريكا الشَّماليَّة، كمقدمَة لوضع قاعدة جديدة من الاكتفاء القاريِّ الذَّاتي على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي، وهكذا هُو دأبُ مروَحة الإمبراطوريَّات عندما تخضع حركة دورانها لمؤثِّرات قانون القُصور الذَّاتي الإمبراطوري، وهذا ما يُقلقُ إسرائيل على المستوى الاستراتيجي، وهذا ما يغْفَلُ عنه - بقصدٍ أو بغيرِ قصدٍ - العرب !!.

أردوغان، والعقل السياسي العربي

بقلم: عبد الغني سلامه

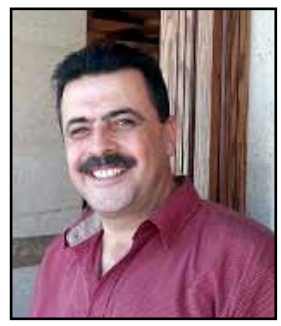

يبني الإنسان مواقفه عادة بناءاً على معلومات وأحكام مسبقة، واستنادا إلى معايير معينة، تشكلت في مراحل تربيته البيتية والمدرسية، ونتيجة تأثره بثقافة المجتمع وما تركز عليه وسائل الإعلام، حتى استقرت في عقله الباطن .. وبناء عليه؛ فإن الإنسان عندما يرتاح لفكرة معينة، أو يؤيد شيئا ما (شخص، حزب، دولة ..) فإنه لن يرى إلا الجانب المشرق والإيجابي منها حتى لو كانت بحجم نملة، وسيتغافل عن رؤية الجوانب السلبية حتى لو كانت كشمس الظهيرة. وعندما تخوض نقاشا مع أي شخص، وتصدمه بمعلومة جديدة أو بموقف مغاير لما هو في ساكن في ذهنه، فإنه عادة يحرك وسائله الدفاعية على الفور، وذلك من خلال ثلاث مراحل: أولها الإنكار، ثم برفض التسليم، وأخيرا التبرير، خاصة إذا ما كانت المعلومة دامغة ومن الصعب إنكارها ..

لنأخذ على ذلك مثال "أردوغان" ... المعجبين به ومحبيه ينشرون قائمة بمنجزاته العظيمة، حتى لو كانت مجرد وعود، أو برامج انتخابية، أو تصريحات للإعلام، أو خطاب حماسي أمام جمهور متحمس .. وفي المقابل معارضوه وخصومه ينشرون قائمة معاكسة لا ترى فيها أي منجزات، بل تتضمن أرقاما وبيانات تبين حجم المديونية والأزمات والكوارث التي سببتها سياسات "أردوغان" .. (يعني إشي بلخِم).

ويجب أن يكون واضحا أن هذا المقال لا يناقش سياسات «أردوغان» ومنجزاته، بل يناقش آليات وطرائق التفكير لدى العقل السياسي العربي، وما «أردوغان» هنا إلا مجرد مثال، وهو ينسحب على ما لا حصر له من الأمثلة من واقعنا العربي.

فمثلا، يتباهى أنصار «أردوغان» بالفيديو الذي يظهر فيه وهو ينسحب غاضبا أمام «بيريس» في مؤتمر «دافوس»، ولكنهم لم يسألوا أنفسهم لماذا حضر المؤتمر في الأساس ؟ ولماذا وافق على الجلوس مسبقا مع «بيريس» ؟ كما أنهم لا يرون صورة «أردوغان» مع الحاخام اليهودي المتطرف «يهودا جليك» الذي يقود عصابة مستوطنين تنادي بهدم الأقصى !! ولا صورته مع «شارون» ...

وأيضا، يتباهون بأن تركيا أسقطت طائرة روسية، ولكنهم ينسون أنها لم ترد على قتل مواطنيها في سفينة «مرمرة» على يد الجيش الإسرائيلي !! يفرحون للتصريحات النارية التي يطلقها «أردوغان» ضد إسرائيل، ولكنهم ينسون أن لتركيا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وتعاون أمني وعسكري، ومناورات مشتركة شبه سنوية، وحجم التبادل التجاري بينهما بالمليارات وهو في ازدياد مستمر، حتى أن تركيا هي أول دولة سمحت لطائراتها باستخدام مطار اللد أثناء فترة انعزال إسرائيل عن العالم في حرب غزة بسبب صواريخ القسام !! وينسون أن تركيا جزء أساسي من حلف الناتو (الذي تتزعمه أمريكا وتستخدمه لإرهاب العالم والسيطرة عليه)، وأنه من قاعدة «أنجرليك» انطلقت المقاتلات الأمريكية لضرب العراق، وهي قاعدة ما تزال موجودة في قلب الأراضي التركية. وينسون أن تركيا تحتل جزءاً من قبرص، وأنها تضطهد الأكراد، وترفض الاعتراف بمذابح الأرمن، والأهم منذ ذلك، أنها هي التي ترعى «داعش»، وأن عشرات الآلاف من الإرهابيين الذين أتوا من كل بقاع الدنيا للتآمر على الثورة السورية والالتحاق بداعش قد مروا من الأراضي التركية بتسهيلات كاملة من المخابرات التركية ..

قد ينجح أنصار «أردوغان» بسوق الحجج والتبريرات إزاء كل ما تقدم، وإذا ما أخفقوا بإمكانهم بكل سهولة شن هجوم لاذع على السلطة الفلسطينية لأنها تنسق أمنيا، أو على الأردن لأنها تقيم علاقات مع إسرائيل، أو على مصر لأنها في أزمة اقتصادية بعد «انقلاب» «السيسي» .. لكن هذا يعني بكل بساطة أن العقل السياسي العربي لم ولن يبرأ من أمراضه، وسيظل يرى أنصاف الحقائق، ويتعامل مع القضايا الهامة بازدواجية وانتقائية.

وفي المقابل، على خصوم «أردوغان» أن يعترفوا للرجل بأنه حقق منجزات مهمة لبلده، وأن شعبه راض عنه، بدليل أنه أعاد انتخابه عدة مرات، وإن صحّت الأرقام والبيانات التي تُذكر في هذا الشأن، فإن «أردوغان» يستحق كل الاحترام والتقدير (في مجال سياساته الداخلية) .. وأنا شخصيا أفرح لأي منجز تحققه تركيا، وأتمنى لها كل التقدم والازدهار .. بغض النظر عن اسم رئيسها. ولكن من حقي أن انتقد، خاصة عندما يتصل الأمر بالقضايا العربية، ومن حقي أن أخاف من الهيمنة والأطماع التركية وتدخلاتها في المنطقة، (وأيضا الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية والإيرانية). ومن واجب كل متابع ومحلل أن يرَ المشهد كاملا بكل موضوعية، وعقلانية، دون شعارات ديماغوجية تدغدغ عواطف العامة.

هنا نلتقي..

إدمان الفجائع ... وفالج لا تعالج..

بقلم: أنور الخطيب

الفجيعة ليست كالمخدرات، لكن تكرارها يسحب منها الدهشة والإحساس الكارثي ويدخلها في دائرة الاعتيادية، فتصبح مألوفة، ويراها الناس بطريقة لا تشبه رؤيتهم لها عند وقوعها لأول مرة. صاحب الفجيعة يألفها، ومشاهدها يألفها، والإعلام يعتادها، ويغض الناس أبصارهم عنها، فقط لأنها لم تجد طريقها إلى الحل في وقت قصير.

فلسطين احتُلت منذ ما يقرب من سبعين عاماً من قبل احتلال استيطاني، شغلت القضية الرأي العام الفلسطيني والعربي والعالمي لسنوات، وانشغلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) باللاجئين لسنوات، ثم انشغل اللاجئون أنفسهم بالحفاظ على بقائهم وصون كرامتهم. ومرت السنوات، وبدأت الأونروا بتقليص خدماتها على الرغم من عدم حدوث تغيير يذكر في واقع اللاجئين السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، فثمة أحداث طرأت جعلت من قضية اللاجئين أولوية ثانوية.

انطلقت انتفاضات عديدة كانت تنتهي بلا شيء، والانتفاضة الأخيرة بردت إعلاميا على الرغم من عدم برودها داخليا، إلا أن الإعلام استنفر عند أول حادثة طعن صهيوني من قبل فلسطيني، وحين تكرر المشهد، أصبحت عمليات الطعن اعتيادية، بل أصبح سقوط الشهداء مألوفاً حتى فقد قدسيته في وسائل الإعلام العربية والعالمية. (إنها ألفة الفاجعة..)

انطلق (الربيع العربي) منذ ما يقرب من خمس سنوات، انشغل العالم بتونس في البداية، ثم بليبيا ثم بمصر والآن بسوريا واليمن، ومع مرور الوقت، أصبح الاقتتال في ليبيا حدثا عادياً حتى لوسائل الإعلام العربية والعالمية، ولا ينتبه العالم إلى تونس أو مصر إلا إذا حدثت مصيبة، كتفجير انتحاري أو هجمات إرهابية، أو تغيير النظام بانقلاب أو ثورة. (إنها ألفة الفاجعة)

المشهد السوري وحده المتجدد الآن، والسبب: التدخلات الدولية، فقد كاد المشهد ينتهي عند المعارك بين الجيش السوري وحزب الله من جهة، والمعارضة والمتطرفين من جهة ثانية، لولا التدخل الروسي بثقل أعاد للأذهان القضية برمتها.

اللاجئون السوريون احتلوا مانشيتات الصحف والقنوات الفضائية، حتى أن مراسليها سافروا إلى دول البلقان وتركيا واليونان وألمانيا والسويد وغيرها، ونقلوا تقارير عن غرق المئات، ولا يزال اللاجئون السوريون العابرون للبحار يغرقون كل يوم، لكن المشهد أصبح مألوفاً، والغرق لم يعد خبراً يستحق المتابعة. (إنها ألفة الفاجعة).

الدولة اللبنانية بلا رئيس منذ أكثر من عام ونصف، استهجن اللبنانيون الأمر في الأسبوع الأول ثم اعتادوا على (غياب الرئيس)، ويمكنهم الحياة بدونه لسنوات قادمة. والأمر ذاته يحدث مع أزمة النفايات، التي احتلت صدارة الأخبار في الأسبوع الأول، إلا أن مشهدها صار مألوفاً، ولن تعود إلى الصدارة والاهتمام إلا عندما تنتشر الكوليرا والأمراض الأخرى. حتى الفساد أصبح ضمن إيقاع الحياة اليومية للبنانيين، وتجاوز القانون أصبح عادة، ومن يتحدث عن القانون يواجه بالاستغراب (نسيت إنك في لبنان!). (إنها ألفة الفاجعة).

وحدهم العرب من بين شعوب العالم، يألفون فجائعهم، ويعتادون على الهزيمة والموت واللجوء والنفايات خلال وقت قصير، وحدهم يتعايشون مع اليأس، ولا صوت يعلو فوق صوت (فالج لا تعالج). ورغم ذلك، فإن المتابع للإعلام العربي، بما فيه إعلام الدول المصابة بالفجائع، يبدو وكأنه يبث من دول ليس فيها أزمات سياسية ولا جوعا ولا مافياوات، ولا دكتاتوريات، ولا عصابات ولا نقص خدمات. فنرى برامج الترفيه تكتسح الخطط البرامجية، ومسابقات الغناء تحتل حيزاً مهماً في معظم المحطات، والاستراتيجيات الإعلامية تفتقر إلى التثقيف في أي مجال.

يبدو أنه يمكن الإدمان على الفجائع، وعلى النفايات من كل نوع، وعلى الانقسام، واللجوء، والاقتتال والفساد، وكأن الشعوب العربية تستمرئ هذا الواقع وتلوذ به خوفاً من التغيير والصراخ والانتفاض والثورة. ولا بصيص أمل في المستقبل القريب يشي بتغيير الحال.. ترى إلى متى ستستمر هذه الألفة!؟

إضاءات

بيت القصيد هنا

بقلم: نبيل عمرو

استطلاعات الرأي في أمريكا تقول إن تطوراً إيجابياً لمصلحتنا حدث على صعيد الشعب الأمريكي، وجميعنا يذكر كيف كان التضليل الإسرائيلي أغلق الشارع الأمريكي في وجه الفلسطينيين، ولم يكن أي استطلاع رأي آنذاك يصل إلى واحد بالمائة لمصلحتنا، والباقي لإسرائيل.

وفي أوروبا ودون استطلاعات للرأي بوسعنا استنتاج أن نسبة مئوية عالية تسجل لمصلحة الفلسطينيين، ولو طرح سؤال حول عقوبات قاسية ضد إسرائيل لكانت النتيجة في مصلحتنا كذلك، وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبر عن آراء ومواقف دول العالم وهي كذلك بالفعل، فلدينا هناك ما يقارب الإجماع المطلق لمصلحتنا على نحو جعل السيدة تسيبي ليفني تقول: «إن وضع إسرائيل دولياً أشبه بجزيرة محاصرة منبوذة".

عداد المواقف الإيجابية يتحرك صاعداً لمصلحتنا في كل مكان، وإذا ما دققنا فيما يحدث داخل إسرائيل فإننا نلمس أن أهم المثقفين وصناع الرأي هناك يزدرون القيادة الرسمية صاحبة القرار ويعتبرونها أقل من مستوى إسرائيل ثقافياً وسياسياً، وكثيرون منهم استهجنوا كيف تصف إسرائيل نفسها بالواحة الحضارية وعلى رأس حكومتها نتنياهو ومن أقطابها بينيت وغيره من الشركاء اليمينيين.

إن كل ما تقدم ينبئ عن أن العالم يتغير لمصلحتنا غير أن ذلك، وللأسف يصطدم بواقعنا الذي يجعل من تأييد العالم عديم القيمة وغير قابل للترجمة على الأرض ذلك أننا كفلسطينيين لم ننجح حتى الآن في امتحان الجدارة الذي هو المدخل البديهي لقيام الدولة، فمن ينظر عن قرب لحالنا لا يرثي لحالنا فقط بل يُصعق من درجة إهمالنا لأنفسنا وعدم استجابتنا للرياح الدولية المواتية لحقوقنا، فالعالم ما زال حائراً حول الانقسام المزمن والمستفحل الذي يتعمق كل يوم رغم قوة الصمود الشعبي الفلسطيني الذي لا ينقصه كي يتقدم إلى الأمام إلا وحدة وطنية يطالب بها صنّاع الصمود ويضن عليهم بها صناع الانقسام، فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى مؤسسات تحتوي نضاله وتقود حراكه وتحقق له تطلعاته، وهذا أمر يفتش عليه العالم ولا يجده، ويتعطش له الشعب الفلسطيني ولا يتوفر له قطرة منه تروي ظمأه، ودون أن نعالج هذا الأمر الذي هو الأرض الصلبة التي نقف عليها فسيظل العالم يؤيد إلى أن يمل منا وسنظل نحن على حالنا دون أن نمل من تقصيرنا وانقسامنا وعبثنا، وهنا يكمن بيت القصيد.

إلا أنت...
إلى أشرف فياض

بقلم: أحمد زكارنة

ويسألونكَ عنك:
فخذ من الحكمةِ ما يؤكدُ ظنونهم..
قل لهم ماءُ نهرٍ متدفق في زمن مثقوب..
احتدامُ سورةِ الاخلاصِ وقتَ الانهزام.

ضع تاجَ العفة فوقَ رأسكَ
واعلم أن منْ لا ينتصرُ لقوتهِ لا يهزمُهُ إلا ترددُهُ

هو سهمٌ إن اطلقتَهُ أو لم تُطلقه
على المفترق لن يتوقف،
فاصب كبدَ السماء وإن نزفت دماً أو لهباً
بينهما حتما ستغرقك مطراً

قل لهم إن للحقيقة وجهاً واحداً والفَ قناع
والحرُ يحملُ قلبهُ بين شفتي الحياة
كقنديلٍ لا تُطفئهُ الريح

والحرُ في ساحةِ القلب
فارس الغفوة، نورسُ الصحوة
وأنت.

وأنت في قلب الريح
وحيُ النبوءة في كهف التنزيل
سماءُ الفكرة التي تُهدى ولا تورّث
هويتنا التي يقرأها الجميع
ولا يعيشها سواك

كنتَ منذُ البدء أنت
ضلعاً مستقيماً
ونصلَ سهم لم يخطئ يوماً هدفه

كنتَ منذُ البَدء ضلعاً مستقيماً
لا حاشيةً لملك في قصر من سراب
تستفيقُ متى غفى وتستسلمُ كلما استفاق

كَنزٌ أنت لا يوأد ولا يُهمّش
ولا تَخدعهُ الخطبُ العصماء
كلُ ضلوعِ الحريةِ أنت
كل التقاويَم، كل اللغاتِ
وموسم الانَعتاق أنت
ونحن مَنك أحجيةُ حروفٍ مبعثرة
لا يقرأها إلا أنت.

الحدث الفلسطيني
صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله – الماصيون – عمارة سحويل – الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: 9717 297 2 970+
فاكس: 9719 297 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني
idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

تقارير

شركة الكهرباء لـ "الحدث": قطع مبرمج للكهرباء عن القدس ورام الله خلال فصل الشتاء

سنتوقف عن ربط المشاريع الكبيرة بالكهرباء

الحدث- حيدر دغلس

أعلنت شركة كهرباء القدس أنها ستقوم بقطع مبرمج للكهرباء عن محافظتي القدس ورام الله والبيرة، خلال فصل الشتاء اذا كان قاسيا حسب التوقعات، نتيجة رفض الجانب الاسرائيلي زيادة نقاط الربط.

وقال المهندس هشام العمري مدير عام الشركة لـ"الحدث" إن الجانب الاسرائيلي يرفض منذ العام 2012 نتجية الديون المتراكمة على الشركة والتي تبلغ نحو 1,133 مليار شيقل.

وأضاف العمري "إن الشركة قامت بالطلب من الجانب الاسرائيلي بزيادة عدد نقاط الربط منذ عام 2012 وقامت بدفع تكلفة الربط ذلك مباشرة بقيمة 10 ملايين شيقل إلا ان يرفض حتى الان نتيجة الديون المتراكمة على الشركة".

وبين العمري ان شركة كهرباء القدس طالبت بتدخل سلطة الطاقة في هذا الملف وان هناك دعوى امام المحاكم الاسرائيلي حول هذا الملف".

سنتوقف عن ربط المشاريع الكبيرة بالكهرباء

وكشف المدير العام لشركة كهرباء القدس أن الشركة ستتوقف كليا عن ربط المشاريع الكبيرة بالكهرباء خلال الفترة المقبلة نتيجة الضغط الكبير على الكهرباء وخاصة في محافظتي القدس ورام الله.

وأشار ان الشركة تحتاج سنوياً لزيادة الضغط على الكهرباء بنحو 5% سنويا نتيجة التطور العمراني.

واضاف" ان المشاريع الكبيرة التي يتم ربطها بالكهرباء حاليا، لا يتم ربطها بالتيار الكهربائي اللازم.

اكثر من مليار شيقل ديون على السلطة الفلسطينية والمواطنين

وحول الديون المترتبة على السلطة الفلسطينية قال العمري انها تبلغ نحو 483 مليون شيقل.

واضاف العمري ان جزءا من هذه الديون هو بدل دعم التعرفة من قبل الحكومة وتبلغ قيمته نحو 50 مليون شيقل وجزءا آخر بقيمة 130 مليون شيقل بدل الديون التي تدفعها الحكومة عن المخيمات.

وفيما يتعلق بالديون المترتبة على المواطنين قال مدير عام شركة كهرباء القدس انها تبلغ نحو 650 مليون.

سرقة الكهرباء

وقال المهندس هشام العمري إن سرقة الكهرباء لا زالت متواصلة رغم الاجراءات التي تقوم بها الاجهزة المختصة مبينا انه سنويا يتم سرقة كهرباء بما قيمته 130 مليون شيقل.

واشار ان سرقة الكهرباء تشكل استنزافا وتدميرا للاقتصاد الفلسطيني مطالبا المواطنين بالالتزامات المترتبة عليهم لشركة الكهرباء.

إقبال الفلسطينيين على البضائع الإسرائيلية يتراجع لـ 17%

حملات المقاطعة لها تأثيرها المهم

الحدث - فرح المصري

يبدو أن الهبة الشعبية، أو انتفاضة القدس، قد أسهمت في التأثير سلباً على نسب الشراء من متاجر دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ فتدهور الأوضاع الأمنية أدى إلى تقليل نسبة شراء الفلسطينين من المتاجر الإسرائيلية بنسبة كبيرة، خوفا من الإحتكاك مع الإسرائيلين من جهة ولتصاعد حملات المقاطعة من جهة أخرى.

عن هذا الموضوع، قال المحلل الاقتصادي طارق الحاج: "إن نسبة الشراء في إسرائيل انخفضت لـ17%، نتيجة للهبة الشعبية والأوضاع الأمنية الخطيرة التي تسود الضفة الغربية".

وحول هذا الإنخفاض، قال الحاج لـ "الحدث": "أن هناك عدة عوامل وراء هذا الانخفاض أهمها الأوضاع الأمنية الخطيرة على طرق الضفة الغربية، بالتالي بات من الصعب على المستهلك الفلسطيني الوصول للمحلات القريبة من المستوطنات كمحلات رامي ليفي".

وأضاف: "إن انخفاض نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل يعد عاملاً رئيسياً وراء هذا التراجع، كما أن الحواجز الإسرائيلية بين المدن أدت إلى عرقلة حركة السلع والبضائع".

ونوه إلى أن هناك عدداً كبيرا من الأفراد الذين اصبحوا مقتنعين بضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، الأمر الذي دفع التجار الفلسطينين لتقديم عروض جيدة على بضائعهم، ما شجع المستهلكين على شراء المزيد من البضائع منهم.

وأضاف لـ"الحدث": " ان كفة الميزان التجاري بين اسرائيل وفلسطين هي دائما لصالح الأخيرة، فلدينا ما يقارب 260 مليون دولار عجز في الميزان التجاري لصالح اسرائيل، لذلك على التجار أن لا يتعاملو باسلوب ردات الفعل وحتى تستمر المقاطعة يجب عليهم أن يقدموا عروضا أفضل للمستهلكين".

للمقاطعة الشعبية تأثيراتها

في الإطار ذاته، قال رئيس جمعية حماية المستهلك صلاح هنية:" إن الهبة الشعبية تعد أهم مكسب لحملات مقاطعة بضائع المستوطنات، فتدهور الأوضاع الأمنية أدى إلى تراجع إقبال المستهلك الفلسطيني على "المولات" الإسرائيلية".

وأضاف لـ"الحدث": "إن مشكلتنا الاكبر تكمن في المحلات القائمة داخل المستوطنات، وهذا أيضا شهد تراجعا كبيراً لأسباب وطنية ولقلة التنقل بين المحافظات والمدن ما اثر على قلة وجود مستهلكين فلسطينين في المتاجر".

وأشار إلى أن هناك مبادرات لإخلاء المدن من بضائع المستوطنات، كمبادرة بلدية البيرة لجعلها خالية من منتجات المستوطنات الاسرائيلية ومبادرات شبيهة في بلدية رام الله وبيتونيا.

وأكد هنية لـ"الحدث": "أن سبب هذه المبادرات هو أن هناك بعض التجار في الضفة الغربية لديهم درجة عالية من المبالغة في الترويج للبضائع الاسرائيلة، ونحن لا نريد ان يترك المستهلك متاجر المستوطنات ليشتري هذه البضائع من متاجر الضفة".

وأشار إلى أن هذه المبادرة هي محاولة للتأثير على التجار للتشجيع على شراء المنتج الفلسطيني والتقليل من المنتجات الاسرائيلية، لذلك على التاجر الفلسطيني ان يكسب المستهلك لصفه من خلال عروض اسعار وتخفيضات على الاسعار.

تسويق فرضيات توراتية

بقلم: سامي سرحان

تعتقد وزارة الخارجية الإسرائيلية أن دراسة قانونية حول وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 كفيلة أن تشرع الاستيطان وتسوقه في العالم على أنه بناء في أراض إسرائيلية، ولا يمكن لدولة من دول العالم أن تعترض عليه، أو تتخذ إجراء ضد منتجات المستوطنات، التي تسوق في أسواق أوروبا معفاة من الضرائب، كحال منتجات دولة الاحتلال ما قبل عام 1967.

وزير الخارجية الإسرائيلية الذي لا أعرف اسمه، يعد دراسة قانونية يدعو إليها عددا من فقهاء القانون في العالم، وبالتأكيد من ذووي الميول الصهيونية المنتشرين في بعض الجامعات المرموقة في العالم، كي يعطي صدقية قانونية زائفة للطروحات التي ستتضمنها الدراسة التي يريد أن تترجم إلى كل لغات الدنيا، وتقوم سفارات الكيان الإسرائيلي بتسويقها باعتبارها الحقيقة المطلقة حول الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الأزلي.

ومحاور الدراسة التي تشرعن الاستيطان تقوم على فرضيات عفى عليها الزمن ولفظها المجتمع الدولي الذي لم يعد يؤمن بالرواية الإسرائيلية من أساسها حول الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

أولى هذه الفرضيات، أن الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ليست أرضاً محتلة، فهي لم تكن تحت سيادة أية دولة من الدول قبل هذا التاريخ، حتى السيادة الأردنية، مسقطة في الوقت ذاته ارتباط السيادة بالشعب الفلسطيني الذي يعيش بشكل متواصل على هذه الأرض منذ آلاف السنين ولم ينقطع تواجده فوقها منذ خمسة آلاف عام. وادعاءات إسرائيل بإقامة دولة لهم أو دولتين، عمرتا أقل من قرن، لا ترقى إلى حقيقة وجود الشعب الفلسطيني على هذه الأرض قبل ظهور اليهودية بألفي سنة على أقل تقدير.

الفرضية الإسرائيلية الثانية، أن اليهود تعلقوا عقديا بهذه الأرض وأن الأرض منحهم إياها، وهذه الفرضية لا تمت للقانون الدولي بصلة، فأرض فلسطين بالمقابل، ووفق الرواية الإسلامية هي الإسراء والمعراج، وأرض الأقصى أولى القبلتين، والأرض التي باركنا حولها، وأرض الرباط، وصبغت بالصبغة الإسلامية منذ أكثر من 1400 سنة، فأين يقف القانون الدولي بين الروايتين الإسلامية واليهودية؟ وهل أصبح البناء الاستيطاني في الضفة والقدس والقطاع شرعيا يتم في أرض تعود للتاريخ اليهودي؟

لقد كان وضع وسم على منتجات المستوطنات التي تباع في الأسواق الأوروبية وراء هذه الدراسة التي تنسف الآمال في إيجاد تسوية للصراع الممتد لأجيال بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي تعيد الصراع إلى بداياته، فمنظمة التحرير الفلسطينية في ضوء الوقائع والواقع المرير تدرس إمكانية سحب الاعتراف بدولة إسرائيل من أصلها، وستعود للمطالبة برحيل كل اليهود عن كل شبر من فلسطين التاريخية، التي هي حق ثابت بالقانون الدولي وأوراق الطابو للشعب الفلسطين، الذي يجب أن يمارس سيادته عليها كاملة، ويتمتع بالحرية والاستقلال وحق العودة، إلى كامل أرضه التي احتلت عام 1948.

هكذا ينسف وزير خارجية إسرائيل جهود عشرات السنين نحو تسوية الصراع، فالمهم عنده رفاه المستوطنين وتسمين المستوطنات، وليس مستقبل السلام للإسرائيليين والفلسطينيين طالما بذلت جهود لتحقيقه.

وبوجود حكومة المستوطنين وعلى رأسها بنيامين نتنياهو، فإن حل الدولتين يختفي في لهيب حرب تعم المنطقة، وستصل نارها إلى إسرائيل عاجلاً أم آجلاً بسبب قلة إدراك القيادة الفلسطينية الحاكمة.

ولطالما ذكرنا أن الصراع في المنطقة، والعنف، تذكيه مأساة الشعب الفلسطيني وعدم حل القضية الفلسطينية، مخالفين بذلك ما ذهبت إليه السيدة هيلاري كلينتون المرشحة الديموقراطية الأوفر حظا في السباق للبيت الأبيض بعد عام من اليوم، فالسيدة كلينتون ولكسب أصوات اليهود الأمريكيين، تقول إن حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لا ينهي أزمات الشرق الأوسط، متبنية في ذلك، الرواية الإسرائيلية التي تروج إلى تحالفات عربية- إسرائيلية لمحاربة "الإرهاب"، الذي بات مقتصرا على المسلمين.

ولم يعد قتل الأطفال الفلسطينيين وإحراقهم وإعدامهم ميدانياً والزج بهم في السجون والمعتقلات ونسف بيوت ذويهم إرهاباً في عرف أمريكا، وإنما دفاعاً عن النفس.

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن وجهة نظر أصحابها